Republic of Iraq
Prime Ministers
National Security Advisory
National Center of Joint Planning
(PSC – NSS)

جمهورية العراق
رئاسة الوزراء
مستشارية الأمن القومي
المركز الوطني للتخطيط المشترك
اللجنة الدائمة لاستراتيجية الامن الوطني

استراتيجية
الأمن الوطني العراقي (العراق أولاً)
(٢٠٢٥-٢٠٣٠)

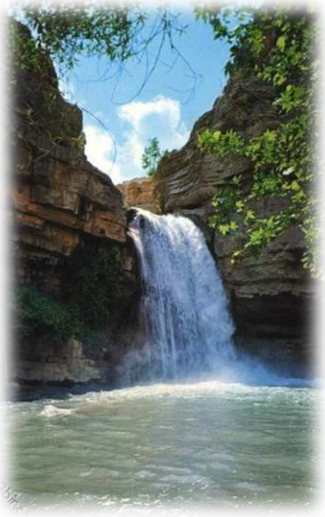

عراق اتحادي آمن متكامل السياده ، تسوده العدالة والمساواة في المواطنة لتحقيق الاستقرار والتنمية

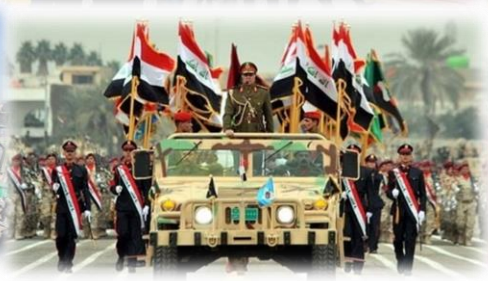

الرؤية الوطنية والرسالة :

الرؤية :

عـــراق اتحادي آمن متكامل السياده ، تسوده العدالة والمســاواة في المواطنــة لتحقيــق الاستقرار والتنــميــة.

الرسالة :

العـراق بلـد غني بشعبهِ ومقدساتهِ وثرواتهِ وتاريخه الحضاري ، ومهم من حيـث الموقـع والاقتصاد إقليمياً ودولياً ، وحماية أمنه ووحدته وسيادته واســتقراره مسؤولية تاريخيــة تتحملها كافة القيـادات الوطنية والفئـات الاجتــماعيــة ، بأعلى مستويات الوعـي والشجاعة والنزاهـة والجـــديـة ، بالتعاون على المستوى الوطني ، والاقليمي والدولي ، من خـــلال تنفيذ هذه الاستراتيجية وتحقيق أهدافها.

كلمة رئيس مجلس الوزراء القائد العام للقوات المسلحة

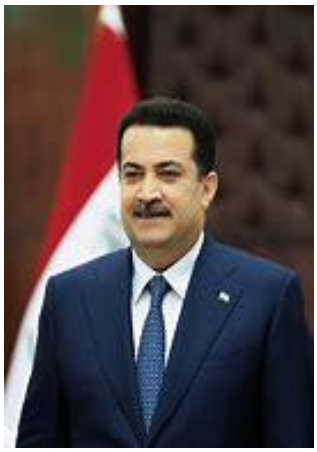

السلام عليكم و رحمة الله و بركاته ...

منذ بداية فترة رئاستي للحكومة، أكدت باستمرار على ان عالمنا اليوم يمر بلحظة تحول حاسمة، وأن كيفية تعاملنا مع التحديات الكبيرة والفرص المهمة التي نواجهها اليوم ستحدد مسار بلدنا وستؤثر على أمن واستقرار ورفاهية الشعب العراقي لعقود قادمة. وضمن هذا الإطار، ومن أجل تحقيق رؤيتنا في عراق آمن ومستقر ، حددنا وفق إستراتيجية طموحة وبناءة أهدافنا الرامية الى تعزيز مصالح العراق العليا وخدمة أبنائه .

إن إستراتيجية الامن الوطني العراقي (٢٠٢٥ – ٢٠٣٠) "العراق أولاً" وضحت توجه حكومتنا لإستثمار هذا العقد المفصلي لتعزيز المصالح الحيوية للعراق، وتأمين موقعه لمواجهة التحديات الجيوسياسية، وتعزيز دوره الجيوستراتيجي، والتصدي للتحديات المشتركة، ووضع العراق على طريق مستقبل أكثر اشراقا ً وأملاً.

إن أهمية إستراتيجية الأمن الوطني العراقي تتجلى في قدرتها على مواجهة التحديات والتهديدات، ووضع الخطط والسياسات اللازمة لتحقيق أمن واستقرار البلاد.

إن العراق، بتأريخه العريق وموقعه الجغرافي الاستراتيجي، يواجه مجموعة من التحديات المعقدة التي تتطلب استجابة شاملة ومنهجية ، ومن هذا المنطلق ، تعتبر استراتيجية الأمن الوطني بمثابة البوصلة التي تُرشدَنا لبلورة صورة واضحة عن سلسلة الإجراءات التي تهدف إلى حماية سيادة العراق وسلامة أراضيه، فهي تسعى لتعزيز قدراتنا الدفاعية، وتحسين كفاءة قواتنا الأمنية، وتطوير بنية تحتية متينة، وإقتصاد متماسك، يُمَكنّنا من التصدي لأي تهديدات خارجية وداخلية، كما إنها تضع حجر الأساس لدعم التنمية المستدامة وتحقيق العدالة الاجتماعية، بما يضمن رفاهية جميع المواطنين، فضلاً عن تعزيز التماسك المجتمعي واللحمة الوطنية. وعلى المستوى الإقليمي والدولي، تتيح لنا هذه الاستراتيجية الفرص لإستثمار علاقات العراق المتميزة، لخدمة المصالح الوطنية العليا، فبتعزيز التعاون الدولي، وبناء شراكات إستراتيجية مع الدول الصديقة، سنتمكن من تحقيق مكاسب إقتصادية وأمنية تعزز من مكانة العراق على الساحة الإقليمية والدولية.

إن إستراتيجية الأمن الوطني ليست مجرد وثيقة، بل هي رؤية طموحة لمستقبل العراق، فهي تدعونا جميعاً للتكاتف والعمل بروح الفريق الواحد لتحقيق الأهداف المشتركة، وبالعمل معا ً ، يمكننا بناء عراق قوي، آمن، ومستقر يتمتع فيه أبناؤنا بمستقبل مشرق وحياة كريمة. أدعوكم جميعا لدعم هذه الإستراتيجية ، والمساهمة في تنفيذها بكل جد وإخلاص ، فلنضع العراق أولاً في كل قرارتنا وأفعالنا ، ولنكن جميعاً جنوداً في خدمة وطننا الحبيب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

المهندس
محمد شياع السوداني
رئيس مجلس الوزراء
القائد العام للقوات المسلحة
٢٠٢٥

كلمة مستشار الأمن القومي

تنفيذاً لتوجيه السيد رئيس مجلس الوزراء القائد العام للقوات المسلحة السيد محمد شياع السوداني المحترم لإعداد استراتيجية الأمن الوطني العراقي، بالتعاون مع جميع الوزارات الأمنية والأجهزة الإستخبارية والوزارات المدنية والجهات غير المرتبطة بوزارة ، شرعت مستشارية الأمن القومي من خلال الفريق الوطني المختص بإعداد هذه الاستراتيجية لتحديد المصالح الوطنية العليا للعراق وأمنه القومي، بما ينسجم مع المنهاج الوزاري والبرنامج الحكومي لدولة رئيس الوزراء.

إن استراتيجية الأمن الوطني تشكل إطاراً استراتيجياً قوياً يتيح للعراق مواجهة التحديات الأمنية بفعالية عالية ، وتعزيز الاستقرار والتنمية في البلاد ، مع العرض بأن التحديات الأمنية في العراق اختلفت عما سبق، وقد أكدنا على ضمان تنفيذ الاستراتيجية وفقاً للمصالح الوطنية العليا للعراق ، مع الإشارة الى وجود عدة عوامل رئيسية تُسهم في تحقيق الأمن القومي العراقي ومنها بناء القدرات للأجهزة الأمنية ، التي تضمنت تدريب القوات الأمنية وتجهيزها بالتقنيات الحديثة اللازمة لمواجهة التحديات كافة ، وتعزيز الإستقرار السياسي من خلال الحوار، وتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد ، ومكافحة المخدرات ، مع الالتزام بتعزيز مبادئ العدالة وحقوق الانسان ، وترسيخ سيادة القانون وتحقيق المساواة للجميع.

لقد تم صياغة الاستراتيجية بأسلوب شامل ومتكامل ووفق المعايير الدولية والوطنية ، فقد تضمنت السياسات والاجراءات التي يجب اتباعها ، وكذلك تضمنت عدة عناصر رئيسة منها تحليل دقيق للتهديدات والتحديات التي يواجهها العراق، أو أي تهديدات أمنية قد تؤثر على الأمن القومي العراقي من أجل مساعدة صانع القرار على وضع الخطط الإستباقية المناسبة للتصدي لهذه التحديات ووضع الخطط والآليات لتطوير القطاعات التي تدخل ضمن استراتيجية الأمن القومي العراقي.

إن مستشارية الأمن القومي والفريق الوطني قد تلقى دعماً كبيراً من السيد رئيس مجلس الوزراء الأستاذ محمد شياع السوداني ـ القائد العام للقوات المسلحة المحترم لإنجاز هذه المهمة الوطنية وعرضها على مجلس الأمن الوطني لاستحصال موافقته لعرضها على مجلس الوزراء الموقر لإقرارها واعتمادها بشكل نهائي.

وهنا لابد من الإشارة إلى أن العمل المميز والمنهجي للجنة الدائمة لاستراتيجية الأمن الوطني في مستشارية الأمن القومي والفريق الوطني لإعداد الاستراتيجية يُشكل أساساً قوياً لتعزيز القدرات الأمنية للبلاد ومواجهة التحديات الأمنية، ونعبر عن امتناننا العميق للفريق الذي قام بإعداد الاستراتيجية ونرجو لهم مزيداً من النجاح والتقدم في أعمالهم المستقبلية لخدمة بلدنا الحبيب.

قاسم الأعرجي
مستشار الأمن القومي
٢٠٢٥

المحتـــويـــات

ت	الموضوع	رقم الصفحة
١.	التقديم	٥-٩
٢.	اسم الاستراتيجية وعنوانها وأمدها	١٠
٣.	تحليل البيئة الاستراتيجية للعراق	١٠-١٤
٤.	المبادئ والمرتكزات الوطنية لإعداد استراتيجية الأمن الوطني ٢٠٢٥-٢٠٣٠	١٤-١٥
٥.	المصالح الاستراتيجية العليا	١٦
٦.	الأهداف الاستراتيجية	١٦-١٨
٧.	التحديات والتهديدات	١٨-١٩
٨.	الوسائل والسياسات الوطنية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية لتعزيز الأمن القومي	٢٠-٢٨
٩.	المتطلبات الأساسية لتنفيذ الاستراتيجية وتحقيق أهدافها	٢٨-٢٩
١٠.	الملاحق :	
	أ. الملحق رقم (١) : التعريف بالمفاهيم الأساسية المُعتمدة في الاستراتيجية	(١-٩) صفحة
	ب. الملحق رقم (٢) : التشكيلة الوطنية لمهمة الاستراتيجية : اللجنة الوطنية لاستراتيجية الأمن الوطني العراقي في مستشارية الأمن القومي وتشكيلات الفريق الوطني لمتابعة وتفعيل تنفيذ الإستراتيجية	(١-١) صفحة
	ج. الملحق رقم (٣) : ورقة تقييم الاستراتيجيتين الأولى والثانية للأمن القومي العراقي	(١-٢) صفحة
	د. الملحق رقم (٤) : المخططات التوضيحية . اولا. مصادر ومدخلات استراتيجية الامن الوطني العراقي (٢٠٢٥-٢٠٣٠) ومخرجاتها . ثانيا. هيكلية خارطة الشراكة لاعداد استراتيجية الامن الوطني – ومتابعة تنفيذها – وتحقيق اهدافها .	(١-٢) صفحة
	هـ. الملحق رقم (٥) : قائمة المراجع والمصادر المعتمدة لأعداد الاستراتيجية.	(١-٤) صفحة
	و. الملحق رقم (٦) :خطة عمل اللجنة الدائمة لاستراتيجية الأمن الوطني والفريق الوطني لمثلي كافة مؤسسات الدولة وفئات المجتمع العراقي ، لمتابعة وتفعيل تنفيذ استراتيجية الامن الوطني العراقي (العراق أولا) ٢٠٢٥-٢٠٣٠.	(١-٨) صفحة

١. التقديـــــــم :

استنادا ً إلى المادة (١١٠) من الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ ، ونظرا ً لأهمية إعتماد استراتيجية عليا للأمن الوطني ، لتتكامل مع المنهاج الوزاري والبرنامج الحكومي ، في مجالات ومحاور ومتطلبات الامن القومي العراقي، بعد إنتهاء مدة استراتيجية الأمن الوطني السابقة (٢٠١٦)، أُعدت هذه الاستراتيجية بجهد وطني ومشاركة ممثلي جميع السلطات والقطاعات، وهي تشتمل على محاور (المصالح الأستراتيجية العليا للدولة ، والأهداف الوطنية الاستراتيجية ، والتحديات والتهديدات التي تعرض أمن العراق وسلامته واستقراره للخطر ، ووسائل معالجتها ، على المستوى الوطني ، بقيادة واشراف السيد رئيس مجلس الوزراء القائد العام للقوات المسلحة المحترم ، ضمن إطار وطني تتظافر فيه جهود جميع مؤسسات الدولة لتنفيذها ومتابعة تحقيق أهدافها لمصلحة المواطن والوطن ، وتكون مهمة تفعيلها ومتابعة تنفيذها ضمن مسؤوليات (مجلس الامن الوطني ـ من خلال اللجنة الدائمة لاستراتيجية الامن الوطني في مستشارية الأمن القومي).

لقد أُعدت هذه الاستراتيجية في مرحلة جديدة ، تختلف عن مراحل إعداد الاستراتيجية الأولى (٢٠٠٧-٢٠١٠) والثانية (٢٠١٠-٢٠١٦) ، وفق الرؤية الواضحة في توجيهات وتوجهات السيد رئيس مجلس الوزراء وفريق عمله في الحكومة ، والتفاعل الإيجابي مع أهم الكيانات السياسية والمجتمع الدولي لدعم سياسات تحقيق الأمن والإستقرار في العراق والمنطقة ، وقد وضُعت خارطة التحديات والمخاطر والمصالح والأهداف ، بجميع مستوياتها ، مع تحديد الوسائل والسياسات المناسبة للتعامل معها ، لتعزيز الأمن القومي العراقي، وفق قراءة واضحة لمعطيات وملامح هذه المرحلة والمتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية.

حيث تم تكليف اللجنة الدائمة لاستراتيجية الأمن الوطني في مستشارية الأمن القومي ، للقيام بإنجاز هذه المهمة ، و قامت اللجنة المذكورة بدورها بتشكيل الفرق الساندة لضمان إعتماد خارطة شراكة وطنية وفنية وقطاعية متكاملة ، يمكن من خلالها تحديد وتوحيد الرؤية الوطنية لتشخيص التحديات و المصالح والأهداف والوسائل التي أُعتمدت في محاور الاستراتيجية ، وقد خُصصت ميزانية برنامج إعداد الاستراتيجية للجنة الدائمة ، لدعم جهودها و تفعيل تنفيذ خطة عملها ، المبينة في الملحق رقم (٦) ، لإنجاز مرحلة الإعداد ، والعمل على تنظيم وإنجاح مراحل ومهام المتابعة وتفعيل التنفيذ والتقييم والتقويم على كافة القطاعات والمستويات والإدارات الاتحادية والمحلية لضمان إستدامة وتطوير وتعزيز الأمن والاستقرار والازدهار للعراق وخدمة شعبه العظيم .

وقد تمت الاستفادة من مخرجات التجارب السابقة والخبرات الوطنية والتجارب الدولية ، بمشاركة فرق العمل المذكورة لاحقا ً خلال عدة مؤتمرات لممثلي كافة قطاعات المجتمع والدولة ، والمحافظات ، ودراسة التجارب الدولية والإقليمية ، والزيارات الدراسية ، والإطلاع على عدة استراتيجيات أمن قومي معتمدة في عدد من الدول والمنظمات الفاعلة في المجتمع الدولي ، للوصول إلى المستوى المناسب لمثل هذه الوثيقة المهمة لدعم سياسة الحكومة وإرادتها القوية لتعزيز الأمن القومي ، مع ضمان هامش المرونة

والموضوعية لتحديد الأهداف والوسائل ، والدقة ،المتزامنة مع الأوضاع الحالية لتحديد التحديات والتهديدات ،وفق رؤية وطنية ورسالة واضحة ، لضمان فاعلية الاستراتيجية والقدرة على تنفيذها وتحقيق أهدافها ، وامكانية التعديل الضروري لأولوياتها وفق المتغيرات في البيئة الإستراتيجية الداخلية والخارجية ، كما تَجدُر الإشارة الى ما يأتي :

أ. إن هذه الاستراتيجية تمثل جهود وطنية للذوات والجهات الذين أسهموا بإعدادها ، وفق الهيكلية الآتية :

أولا. القيادة والإشراف : رئيس مجلس الوزراء – القائد العام للقوات المسلحة .

ثانيا. المشرف على اعداد الاستراتيجية وتفعيل تنفيذها : مستشار الأمن القومي .

ثالثا. اللجنة الدائمة لاستراتيجية الأمن الوطني في مستشارية الأمن القومي.

رابعا. تشكيلات الفريق الوطني لأعداد هذه الاستراتيجية ومتابعة وتفعيل تنفيذها :

(١) فريق ممثلي الجهات الرئاسية :

(مجلس النواب العراقي) ، (رئاسة الجمهورية) ، (مجلس القضاء الأعلى) ، (رئاسة مجلس الوزراء – تشكيلات مكتب رئيس مجلس الوزراء) ، (الأمانة العامة لمجلس الوزراء) ، (مستشارية الامن القومي) .

(٢) فريق ممثلي الوزارات الأمنية والأجهزة الاستخبارية :

(وزارة الدفاع) ، (وزارة الداخلية) ، (جهاز مكافحة الإرهاب) ، (جهاز المخابرات الوطني العراقي) ، (جهاز الأمن الوطني العراقي) ، (هيئة الحشد الشعبي) ، (مجلس أمن إقليم كوردستان).

(٣) فريق ممثلي الوزارات المدنية :

(وزارة الخارجية) ، (وزارة المالية) ، (وزارة العدل) ، (وزارة التخطيط) ، (وزارة الإتصالات) ، (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – والعلوم والتكنلوجيا) ، (وزارة النفط) ، (وزارة الكهرباء) ، (وزارة التربية) ، (وزارة الصحة) ، (وزارة البيئة) ، (وزارة النقل) ، (وزارة الصناعة والمعادن) ، (وزارة التجارة) ، (وزارة الإعمار والاسكان والبلديات العامة) ، (وزارة العمل والشؤون الإجتماعية) ، (وزارة الموارد المائية) ، (وزارة الزراعة) ، (وزارة الهجرة والمهجرين) ، (وزارة الشباب والرياضة) ، (وزارة الثقافة والسياحة والآثار).

(٤) فريق ممثلي الهيئات والجهات غير المرتبطة بوزارة :

(البنك المركزي العراقي) ، (الهيئة الوطنية للإستثمار) ، (هيأة النزاهة الإتحادية) ، (هيأة الإعلام والإتصالات) ، (هيئأة المنافذ الحدودية) ، (شبكة الإعلام العراقي) ، (هيأة المسائلة والعدالة) ، (هيأة التصنيع الحربي) ، (هيأة السجناء السياسيين) ، (الهيأة الوطنية للرقابة النووية والإشعاعية والبيولوجية) ، (ديوان الوقف الشيعي) ، (ديوان

الوقف السني) ، (ديوان أوقاف الديانات المسيحية والآيزيدية والصابئة المندائية) ، (ممثلية إقليم كوردستان).

(٥) فريق ممثلي المحافظات بما فيها محافظات إقليم كوردستان.

(٦) فريق ممثلي النقابات والإتحادات والمراكز والجمعيات العلمية.

(٧) فريق ممثلي المؤسسات الأكاديمية (الجامعات والكليات ومراكز الأبحاث).

(٨) فريق ممثلي رؤساء المنظمات غير الحكومية ـ العراقية.

(٩) فريق الاعلام والتثقيف .

(١٠) فريق ممثلي الجهد الدولي الساند (إستشارة وتدريب).

خامسا. سكرتارية المهمة : ملاك المركز الوطني للتخطيط المشترك – والجهد الساند – مستشارية الأمن القومي.

ب. التحديات التي واجهت الفريق الوطني في مراحل إعداد الاستراتيجية :

أولا. التغيرات السياسية والأمنية والاقتصادية التي تلت العام ٢٠١٦ ، لغاية الاستقرار المتزايد عند تشكيل الحكومة الجديدة في العام ٢٠٢٢.

ثانيا. المتغيرات الكثيرة والكبيرة للأحداث السياسية والأمنية والاقتصادية في العراق والمنطقة والعالم.

ثالثا . عدم وجود قواعد بيانات متكاملة في معظم مؤسسات الدولة بحيث يمكن اعتماد خلاصتها، وتحليلها ضمن متطلبات تحديد الأهداف والوسائل .

رابعا . المستوى المتذبذب لممثلي الجهات القطاعية والتغيرات المستمرة للمرشحين.

خامسا .التباين في وجهات نظر الفرق الساندة في إعتماد أنماط متعددة لهيكلية ومحاور الاستراتيجية، أو في منهجية التحليل واعتماد نمط (الاختصار) أو (التفصيل) في فقراتها.

سادسا .عدم وجود تخصيص مالي لأنشطة وفعاليات ومؤتمرات اللجنة الدائمة ، لحين اعتماد الميزانية المناسبة للمهمة ضمن ميزانية البرامج الخاصة بمبادرة مميزة من السيد رئيس مجلس الوزراء المحترم ومعالي وزير المالية المحترمة.

سابعا . التأخير في إستجابة بعض الجهات الرسمية لتثبيت ملحوظاتهم ومقترحاتهم .

ج. أهم المتغيرات الايجابية المتزامنة مع مرحلة إعداد الاستراتيجية :

أولا . عدم وجود معارك مباشرة مع العصابات الإرهابية ولا توجد منطقة خارج سيطرة القوات الأمنية.

ثانيا . وضوح الرؤية والتوجيهات والتوجهات والأنشطة الوطنية للسيد رئيس الوزراء وفريق الحكومة التي تلامس مصالح الشعب وتطلعاته وتخلق حالة توازن بين متطلبات الحاضر ، وتحديات الماضي والحاضر ، والمتغيرات الدولية والإقليمية.

ثالثا . الإنعكاس الواضح للقدرة المالية للدولة ونجاح الحكومة في توظيفها لتحقيق تقدم واضح في الخدمات على المستوى العام في عدة قطاعات.

رابعا . الرضا الشعبي على الحكومة بنسبة متزايدة وبشكل ملحوظ.

خامسا . قدرة الحكومة على استدامة الادارة التفاعلية مع القطاعات كافة وقوة قراراتها .

سادسا . الحراك الإيجابي للسيد رئيس مجلس الوزراء على المستويين الإقليمي والدولي.

سابعا . الاستقرار السياسي المتزايد، وتراجع حالات الفوضى السياسية والأمنية.

ثامنا . الإدارة المتوازنة للحكومة الإتحادية للتعامل مع متطلبات حكومة إقليم كوردستان والحكومات المحلية في المحافظات غير المنتظمة بإقليم.

تاسعا . الدعم المباشر من السيد رئيس مجلس الوزراء والسيدة وزير المالية المحترمين لجهود اللجنة الدائمة للاستراتيجية في مستشارية الامن القومي بتخصيص (ميزانية البرامج) لتقوم اللجنة بواجباتها وتوفير متطلبات مهامها.

عاشرا . المشاركة الوطنية الشاملة لممثلي كل الجهات والقطاعات في الفريق الوطني لإعداد الاستراتيجية.

أحد عشر. المُشاركة الفاعلة للمحافظات كافة في عملية إعداد الاستراتيجية، والتأكيد على دورهم ، وتفاعلهم ، واستعدادهم لتنفيذها وتحقيق أهدافها.

إثنا عشر. المتابعة المُباشرة والتوجيهات المستمرة من قبل السيد مُستشار الأمن القومي المحترم بصفته مُشرفاً على عمل اللجنة الدائمة في المستشارية، فضلاً عن المتابعة الجادة والمباشرة من السادة الوزراء ورؤساء الأجهزة الأمنية والاستخبارية والهيئات المحترمين.

ثالث عشر. المتابعة المستمرة والفاعلة من قبل مكتب السيد رئيس مجلس الوزراء والسكرتير الشخصي لسيادته والمستشارين الفاعلين لدعم عمل اللجنة الدائمة وتسهيل متطلبات تنفيذ مهامها .

د. تم مناقشة أهمية الاستراتيجية والتأكيد على ضرورة اعتمادها وتسريع إجراءات دخولها حيز التنفيذ ، وطرح مقترحات وملاحظات مهمة من اعلى مستويات قيادة الدولة التنفيذية والتشريعية في الجلسات الآتية :

أولا. عرضها ومناقشتها في اجتماع مجلس الامن الوطني في الجلسة (٥-٢٠٢٤) المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٤/٥/٨ ، حيث تمت المصادقة عليها بموجب القرار رقم (٨) لسنة ٢٠٢٤ ، وتاكيد اهميتها وضرورة عرضها في مجلس الوزراء لغرض اعتمادها ونزولها حيز التنفيذ .

ثانيا. اجتماع مجلس الوزراء في جلستهِ الاعتيادية (٣٦) في ٢٠٢٤/٩/٣ ، حيث تم استعراض الاستراتيجية واقتراح إضافة بعض الفقرات على محاورها والتأكيد على أهمية وضرورة تنفيذها .

ثالثا. اجتماع السيد رئيس مجلس الوزراء – القائد العام للقوات المسلحة المحترم مع فريق الامر النيابي رقم (١) لسنة ٢٠٢٥ المكلف بمهمة متابعة الفريق الوطني لاستراتيجية الامن الوطني ، بتاريخ ٢٠٢٥/٢/٣ ، حيث تم التأكيد على أهمية دور مجلس النواب للتعاون وتكامل الأدوار الوطنية لدعم الاستراتيجية وتنفيذها خدمة للمواطن والوطن .

رابعا. قرار مجلس الامن الوطني رقم (١٠) لسنة ٢٠٢٥ ، المتخذ في جلسة المجلس (٤-٢٠٢٥) المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٥/٤/٢٣ ، لاعتماد الاستراتيجية بموجب توجيهات مجلس الوزراء في الجلسة انفة الذكر.

خامسا. اجتماع فريق الامر النيابي انفا ، مع اللجنة الدائمة لاستراتيجية الامن الوطني في مستشارية الامن القومي بحضور السيد مستشار الامن القومي – المشرف على مهمة الاستراتيجية ، بتاريخ ٢٠٢٥/٢/٢٠ ، في مقر اللجنة الدائمة أعلاه في المركز الوطني للتخطيط المشترك ، حيث تم طرح ملاحظات ومقترحات مهمة تسهم في دعم الاستراتيجية وتطوير محاور الخطط التنفيذية لتحقيق أهدافها .

هـ. على الرغم من بذل كل الجهد المطلوب لإعداد هذه الوثيقة والحرص على أن تكون قد بُنيت بفكر وطني ومشاركة حقيقية فاعلة وشاملة لكل المكونات والمؤسسات والسلطات والقطاعات والفئات العراقية ، وبمستوى مميز من الاحتراف والتخصص مع الاسترشاد بالنماذج والتجارب والمفاهيم الدولية ، لتكون وثيقة عراقية وطنية صرفه ، ومهما بلغ بها التكامل من حد ، فإنها تبقى نتاجاً بشرياً يخضع للتطوير والتصويب ، ومجال التباين في الفهم والفكر والمعرفة والتفاصيل يبقى مفتوحاً ليصب في مصلحة تفعيل هذه الوثيقة ومسارها وتنفيذ برامج تحقيق أهدافها.

و. هذه الاستراتيجية هي حصيلة تجارب عملية وخبرة عالية وجهد وطني مشترك اعتمد معايشة وتحليل عدة أنماط حكم في العراق ومئات الملفات الوطنية المهمة في مجالات الامن القومي ، فضلا عن المستوى العالي من التنسيق والمشاركة ، لممثلي جميع مؤسسات الدولة وقطاعات وفئات المجتمع العراقي ، التي تمثل روح وقوة العراق الاتحادي ونظامه الديمقراطي الجديد ، مع الاستفادة من التجارب والخبرات الدولية ، والاسترشاد بالسياسات المعتمدة لكافة قطاعات الدولة ، واهم الدراسات الاكاديمية ، لحماية واستدامة زخم (سبعة الاف) سنة من الحضارة والعطاء العراقي للوجود البشري ، وخدمة (٤٦) مليون مواطن عراقي كريم ، ودعم حكومة فاعلة ومنتجة ذات إرادة وطنية مهنية عالية تنسجم مع الحس الوطني للكيانات السياسية التي تتألف منها وتطلعات الشعب في ظل بيئة إقليمية ودولية معقدة وتحديات وتهديدات متنوعة .

د. علي عبد العزيز الياسري
المدير العام للمركز الوطني للتخطيط المشترك
رئيس اللجنة الدائمة لإعداد استراتيجية الأمن الوطني
٢٠٢٥

٢. اسم الاستراتيجية، وعنوانها، وأمدها :

استراتيجية الأمن الوطني العراقي (العراق أولاً)

(٢٠٢٥ - ٢٠٣٠)

٣. تحليل البيئة الاستراتيجية للعراق :

أ. مؤشرات القوة والضعف على المستوى الداخلي :

أولاً . مؤشرات القوة :

(١) وفرة الثروات الطبيعية وتنوعها.

(٢) الموقع الجغرافي المتميز في قلب التجارة العالمية والمواصلات والاتصالات الاقليمية والدولية.

(٣) قدرة الشعب على الصبر والتعافي من الازمات والوقوف بوجه التحديات.

(٤) التشريعات الشاملة ضمن منظومة تشريع واسعة.

(٥) وجود المرجعية الدينية الرشيدة والمستوى العالي من الاستجابة الشعبية لقرارتها الحكيمة لحماية الشعب والوطن، كما جسدها الحشد الشعبي في كل أنحاء العراق ومن كل المناطق والفئات لمواجهة عصابات داعش الإرهابية .

(٦) حجم الثروات البشرية ، ولاسيما الطاقات الشبابية .

(٧) التداول السلمي للسلطة واستقرار نظام سياسي يعتمد الانتخابات والتعددية الحزبية وحرية الرأي.

(٨) الموروث الحضاري العظيم والقيم الأخلاقية والدينية الايجابية.

(٩) حكومة تؤمن بالعمل الاستراتيجي وجادة في تعزيز الأمن والخدمات.

(١٠) منظومة قضائية فاعلة وحيادية.

(١١) حجم التجارب في الجوانب الأمنية والاقتصادية والإدارية.

(١٢) الرؤية الإيجابية للحكومة في بناء علاقات متوازنة وإيجابية مع المحيط الإقليمي والمجتمع الدولي.

(١٣)التوجه العام لفئات الشعب والقيادات الدينية والاجتماعية والثقافية للإصلاح وبناء الدولة القوية التي توفر الخدمات والحياة الكريمة لمواطنيها.

ثانياً . مؤشرات الضعف :

(١) اقتصاد ريعي يعتمد بشكل أساسي على استخراج النفط الخام وبيعه .

(٢) التقادم والضعف في قطاعات الخدمات العامة بسبب الحروب ومكافحة الإرهاب.

(٣) عدم تناسب الامكانيات العسكرية مع حجم التحديات والتهديدات الأمنية.

(٤) البطئ في إنسيابية التشريعات عموماً والتشريعات الخاصة بمتطلبات عمل ومهام الأجهزة الأمنية والاستخبارية خصوصاً .

(٥) تذبذب ثقة المواطن بالقوانين وعدالة ورعاية الدولة ، بسبب التنافس السياسي ، وتباين القناعات بأداء الحكومات المتعاقبة ، مما أضر بالهوية الوطنية والشعور بالإنتماء والمواطنة.

(٦) الفساد المالي والإداري بوصف حالة متراكمة منذ ستة عقود.

(٧) مخاطر انتشار المخدرات والاستخدام غير المشروع للمؤثرات العقلية.

(٨) خبرات وامكانيات محدودة في مجال الأمن السيبراني.

(٩) شحة المياه وأخطار التصحر والجفاف.

(١٠) تقادم البنى التحتية في عدة قطاعات خدمية .

(١١) تداخل الصلاحيات بين الحكومة الإتحادية وحكومة إقليم كوردستان.

(١٢) التداخل بين التشريعات وعدم موائمة الكثير من القوانين للظروف والمتغيرات الحديثة.

(١٣) ضعف الصناعة الوطنية والاعتماد على الاستيراد بشكل أساسي في مختلف القطاعات والسلع بما فيها التسليح.

(١٤) البطالة والإرباك في سياسات التوظيف العام والقطاع الخاص.

(١٥) ضعف الاستثمار الأمثل للثروات الطبيعية والبشرية.

(١٦) تراجع المخرجات النوعية لمؤسسات التربية والتعليم بسبب الحروب والفساد وتبعاتهما.

(١٧) ضعف المؤسسات الإعلامية والإرباك في التثقيف على الهوية الوطنية والمواطنة في وسائل الإعلام بشكل عام.

(١٨) آثار وتبعات عسكرة المجتمع منذ الثمانينات، وثقافة امتلاك السلاح عند بعض العشائر في بعض المحافظات.

(١٩) التأثيرات والتدخلات السياسية في عمل مؤسسات الدولة ، في إطار (المحاصصة السياسية) ، مما يُعيق نجاح الحكومة في تقديم الخدمات.

(٢٠) ثقافة الاستهلاك السلبية عند معظم المواطنين في استخدام الغذاء والطاقة والخدمات العامة.

(٢١) الآثار الايجابية والسلبية لطبيعة الحراك الشعبي الذي مثلته موجات متعددة من التظاهرات والإحتجاجات ، ساعدت في بلورة اتجاهين ، الأول هو تطوير الوعي الشعبي ونمو الروح الوطنية بالضد من الفساد والإرهاب والفوضى وضعف إدارة الدولة ، والثاني بالإتجاه السلبي حيث أفرز سلوكيات غير منضبطة من بعض المتظاهرين أو بعض القوات المكلفة بحمايتهم.

ب. مؤشرات الفرص والتحديات على المستوى الخارجي :

أولاً . مؤشرات الفرص :

(١) التوجه الدولي لدعم سياسات الحكومة وتوجهاتها في تعزيز الأمن والاستقرار في العراق والمنطقة.

(٢) حاجة الدول الصناعية الكبيرة إلى النفط والثروات الطبيعية في العراق.

(٣) الدور الايجابي للعراق في التقارب السياسي وتقليص الخلافات والنزاعات في المنطقة.

(٤) الدعم الدولي لمكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية.

(٥) المبادرات الدولية الساندة للحكومة في مكافحة المخدرات وضبط السلاح بيد الجهات الرسمية.

(٦) العراق سوق جيد للسلع والخدمات والاستثمارات الأجنبية.

(٧) التوجه الايجابي للأنظمة السياسية العربية لحقيقة كون العراق لاعب مؤثر ومهم في أمن المنطقة واستقرارها ، وهو جزء لا يتجزأ من المنظومة العربية.

(٨) مكانة العراق في خارطة الطاقة والتجارة العالمية والإتصالات.

(٩) الحضور الدبلوماسي والمشاركات الفاعلة في المؤتمرات والفعاليات الدولية المهمة.

(١٠) الصورة الايجابية التي يرسمها الشعب العراقي عن نفسهِ في كرم الضيافة وحب الحياة والإنسانية ، وأهليتهُ لتأسيس الحضارة وثقافة الحب والشجاعة والكرم في العالم.

(١١) البيئة الاستراتيجية للعراق مع دول الجوار الإقليمي شهدت ثلاث مراحل (مرحلة التشكيك والتباعد ومرحلة التقارب الحذر ومرحلة الحوار الفعال والإنطلاقة الاستراتيجية) ، ونحن الآن في المرحلة الثالثة التي تُعدُ فرصة استراتيجية في البيئة الخارجية تحت ظل المتغيرات والظروف الحالية.

(١٢) العراق يحافظ بحرص كبير على حياديتهِ في سياسات المحاور والصراعات الموروثة القديمة والجديدة والمتوقعة في المنطقة ، فضلاً عن انعكاس الحروب والنزاعات المسلحة في العالم (روسيا – أوكرانيا – مثالاً) ، وتسعى الحكومة لترميم علاقات الدولة الخارجية بعد الضرر الذي أصابها خلال فترة نظام الحكم قبل ٢٠٠٣ ، والسياسة الخارجية الحرجة بعد العام ٢٠٠٣ لغاية استقرار العراق أمنياً بعد العام ٢٠١٧.

(١٣) نظراً لثرواتهِ الكبيرة وحداثة أنشطة الاستثمار فيه فإن فرص العراق في البيئة الاستراتيجية الخارجية من خلال (الجهود الدبلوماسية الفاعلة والمتميزة التي تعتمدها الحكومة وتُنفذها وزارة الخارجية) ، إضافة الى (موارد نقل الطاقة) و (مواجهة التطرف والإرهاب) و (التعاقد مع الشركات الاستثمارية والشركات الإقتصادية الكبرى) و (إعادة الإعمار من خلال الاستثمار) ، وبناء اتفاقيات استراتيجية في المجالات المذكورة.

ثانياً . مؤشرات التحديات :

(١) سياسات وواقع حيازة المياه إقليمياً ، وعدم الالتزام بالقوانين الدولية في الحصص المائية في الأنهار المشتركة.

(٢) التجاذبات والصراعات السياسية بين دول المنطقة والولايات المتحدة وحلفائها وروسيا والصين وإيران وحلفائهم.

(٣) عدم الاستقرار الأمني وحالات الصراع التي تعيشها المنطقة بسبب التغيرات السياسية والاقتصادية والأمنية داخل حدودها.

(٤) الترويج لمسببات الإرهاب والتطرف الفكري ، الذي تمارسه بعض وسائل الإعلام ، والدعم المالي الذي تتضح صُوَرُهُ في الأزمات الإقليمية (سوريا ، اليمن ، ليبيا) ، متزامناً مع دخول دول عربية وإقليمية في محاور الصراعات والتحالفات ، الذي ينعكس سلباً على استقرار البيئة الاستراتيجية الخارجية للعراق.

(٥) البيئة الاستراتيجية الخارجية للعراق مع دول الشرق الأوسط تتأثر بضوء متغيرات يمكن أن تُؤشَر مظاهرها بـ (الصراعات السياسية والأمنية داخل بعض الدول ، والتقارب والتنافر المتذبذب بين الدول في المنطقة) ، (السعي لتفعيل منطقة المشرق العربي) ، (الإعلان عن مبادرات التطبيع مع الكيان الإسرائيلي من قبل بعض الدول) ، (إطلاق فكرة السلام الاقليمي) مما يجعل الوضع السياسي و الأمني مربكاً وغير مستقر.

(٦) عدم الاستقرار الذي تعيشهُ المنطقة ، إقليمياً ، بسبب القلق والشعور بالتهديد بسبب عوامل الشك وعدم الثقة بمصداقية الطرف الآخر ، في ظل وجود ثلاث قوى رئيسية بالمنطقة تعتمد استراتيجيات تؤدي إلى فكرة المجال الحيوي والتمدد الإقليمي (السعودية ، تركيا ، إيران) وما يقابلهُ من التدخل الدولي والتنافس العالمي على مناطق النفوذ والطاقة في منطقة الشرق الأوسط (الولايات المتحدة ، الصين ، روسيا)، فضلاً عن التحديات و المخاطر التي تسببها سياسات (الكيان المحتل لفلسطين) و مخالفاته للقوانين و المواثيق و الأعراف الدولية.

(٧) الجرائم العابرة للحدود ، وخصوصاً تجارة المخدرات ، والاتجار بالبشر والسلاح في ظل مشاكل حدودية مع دول الجوار الجغرافي .

(٨) ضعف الاجراءات الدولية بشكل عام في بعض الدول عن مكافحة مصادر الإرهاب بشكل خاص ، وبقاء مخيم الهول بدون حسم لحد الآن مثال ذلك.

(٩) الصراع الحاد على المصالح والنفوذ في المنطقة بين الدول الكبرى في الغرب مع الشرق.

(١٠) إرتباط تأمين السيولة النقدية في العملات الأجنبية الصعبة وخصوصاً الدولار بعوامل خارجية.

(١١) سياسات بعض الدول ومطامعها بثروات العراق والتدخلات في الشؤون العراقية لضمان مصالحها على حساب سيادة وأمن العراق.

(١٢) الإعلام السلبي والتخريب المجتمعي الموجه من الخارج.

(١٣) تعامل بعض الدول والمنظمات مع حكومة إقليم كوردستان في المحافظات الشمالية العراقية بوصفها كياناً مُستقلاً.

(١٤) السياسات المتباينة للدول المحيطة بالعراق في ضبط الحدود المشتركة.

(١٥) إنعكاس آثار الحروب السيبرانية والاقتصادية والصراع على الطاقة على مصالح واستقرار العراق.

(١٦) وجود بعض الجماعات المسلحة التي تؤمن بإمكانية الدخول في صراعات سياسية وعسكرية خارج العراق.

٤. المبادئ و المرتكزات الوطنية المعتمدة لإعداد الاستراتيجية :

أ. اعتماد نصوص ومضامين ، الدستور العراقي ٢٠٠٥ ، والتشريعات والقوانين والتعليمات النافذة (ملحق رقم (٥)) ، والتزامات العراق الدولية ، لتعزيز الأمن والأستقرار والسيادة ، والأزدهار ، وخدمات ومصالح المواطن والوطن ، فضلاً عن التكامل مع مضامين المنهاج الوزاري ومحاور وأهداف البرنامج الحكومي النافذ.

ب. حماية المصالح الحيوية وأولويات الأهداف الإستراتيجية حسب مؤشرات ومتغيرات البيئة الاستراتيجية للعراق.

ج. قوة القرار التنفيذي للاستراتيجية ، وتفعيل الجزاء والالزام القانوني الذي يوجب المسائلة القانونية عند المخالفة والتسويف .

د. تجسيد تطلعات الشعب عموماً وشريحتي الشباب والفئات الهشة خصوصاً .

ه. المَسؤولية والمُسائلة ، قيمة لالتزام الوطني والقانوني لعمل مؤسساتي ملتزم بتنفيذ القانون ويخضع للمسائلة.

و. أن تكون الاستراتيجية ورقة عمل موضوعية ، مختصرة ، قابلة للتطبيق وفق خطط عمل وسياسات تضعها الجهات القطاعية حسب مسؤولياتها ، في إطار سياقات متابعة مخطط لها على المستوى الوطني ، لتفعيل تنفيذ محاور وأهداف ومضامين الاستراتيجية.

ز. الاستفادة من التجارب السابقة في اعداد ومتابعة تنفيذ الاستراتيجيات والسياسات الوطنية والدروس المستنبطة من السياقات والتجارب المتعددة.

ح. الاستراتيجية وثيقة عمل حكومية لرئيس الوزراء المنتخب ، وحكومته الجادة المسؤولة عن تنفيذها بمستوى الإلتزام بمسؤولية تحقيق أمن واستقرار وازدهار المجتمع والدولة ، و التأكيد على المشاركة الفاعلة والجادة في إعداد الاستراتيجية، ومراحل تفعيلها ،ومتابعة تنفيذها ،من قبل

جميع القطاعات الرسمية وغير الرسمية في المجتمع والدولة ، فضلاً عن استثمار الخبرات الدولية والمنظمات الأممية الساندة ومؤسسات المجتمع المدني.

ط. مراعاة الأوضاع الحالية والأزمات والتحديات الأمنية والاقتصادية والصحية ، وآثارها على الأفراد والمجتمع والدولة.

ي. توخي الدقة والوضوح والاختصار في النصوص ، مع مراعاة الشمولية للمواضيع والأولويات حسب متطلبات المرحلة ، واعتماد مضمون التعريف الوطني لمفهوم الأمن القومي ، على أنهُ : (منظومة إدارة المصالح الوطنية العليا للدولة ، لحماية كيانها من التحديات والمتغيرات التي تُهددها من الداخل والخارج ، وتأمين مصالحها الحيوية ، وتهيئة المتطلبات الملائمة لتحقيق أهدافها الاستراتيجية ومصالحها وعلاقاتها الإقليمية والدولية ، لتعزيز الأمن والاستقرار والسيادة والازدهار).

ك. الخصوصية وعناصر التميز الكبيرة للعراق في المرتكزات الآتية:

اولاً.التاريخ العظيم و الاسبقية بتأسيس أول حضارة إنسانية و مقومات العلوم الطبيعية و التأهيل التشريعي للنظام و الحكم في الوجود البشري.

ثانياً .الثروات الطبيعية الاستراتيجية الكبيرة و الخزين الاستراتيجي من مصادر الطاقة كالنفط و الغاز و غيرها.

ثالثاً . التنوع البيئي في الطقس و المكونات البيئية الطبيعية .

رابعاً . التميز البشري في العوامل الوراثية للشعب العراقي قياساً ببقية الشعوب.

خامساً . الموقع الاستراتيجي المتميز في خارطة التجارة العالمية ، و شبكة الاتصالات الدولية و الربط بين الطرق القارية.

سادساً .القدرة على الصمود و التعافي من الأزمات و الكوارث الطبيعية ، وغير الطبيعية.

٥. المصالح الاستراتيجية العليا :

أ. فرض السيادة الكاملة والحفاظ على وحدة الأرض والشعب.

ب. بسط هيبة الدولة والتطبيق العادل للقانون.

ج. القضاء على الفساد وتجفيف منابع الإرهاب.

د. تنويع مصادر الاقتصاد وحماية الموارد.

ه. تحقيق نظام خدمات عادل وفعال.

و. إدارة شبكة علاقات اقليمية ودولية متوازنة.

٦. الأهداف الاستراتيجية :

أ. الهدف الرئيسي : (تطوير منظومة الأمن والدفاع لتحقيق الأمن الداخلي والخارجي) ، والأهداف الفرعية :

أولا . منظومة أمن ودفاع موحدة وقوية ومتكاملة.

ثانيا . حصر السلاح بيد الدولة وفق أُسُس قانونية وتحت إمرة القائد العام للقوات المسلحة.

ثالثا . إدارة مركزية للمنافذ الحدودية والحدود البرية والبحرية ، من خلال منظومة متكاملة في قدراتها وتعزيز إمكاناتها ، لتحقيق الإدارة المتكاملة للحدود.

رابعا . تأمين البُنى التحتية الحيوية.

خامسا . القضاء على الإرهاب وما يؤدي إليه فكراً وسلوكاً وتبعات.

سادسا . تكامل اجراءات الأمن السيبراني وأمن المعلومات والاتصالات.

سابعا . أمن داخلي متكامل يكون المواطن شريك في تحقيقه.

ثامنا . تطوير جهوزية فرق الـ CBRN والجهات الساندة لها في العراق.

تاسعا . توحيد مراكز القيادة والسيطرة ، والجهود الخاصة برصد الازمات والكوارث ، وبناء القدرات و الجهوزية المناسبة للتصدي لها.

ب. الهدف الرئيسي : (بناء إقتصاد قوي متنوع تنموي مستدام) ، والأهداف الفرعية :

أولا. تطوير مصادر الإيرادات غير النفطية وفق منهجية تنمية مُستدامة.

ثانيا . أمن وإستدامة موارد المياه كماً ونوعاً والطاقة والموارد الطبيعية الأُخرى والبُنى التحتية.

ثالثا . بناء منظومة مُحكمة مؤمنة من الفساد والبيروقراطية.

رابعا . سياسات مالية ونقدية واقتصادية واضحة المعالم ، وتتكامل فيما بينها.

خامسا.تشريعات مُتكاملة لحماية الاستثمار والثروات والإنتاج والمستهلك.

سادسا .سياسات ومناهج زراعية وصناعية حديثة ، منتجة ومتكاملة ، لتطوير هذين القطاعين ، وفق دراسات الجدوى والتنمية المستدامة ، وتحويل المنشآت الصناعية لتكون رابحة.

سابعا.دعم وتفعيل القطاع الخاص والاستثمارات الوطنية والاجنبية ، وفق خطط تفصيلية جادة لكل قطاع أو فرصة أو جانب يعزز هذا الهدف .

ثامنا . تطوير وزيادة إنتاج الطاقة الكهربائية لتحقيق أمن الطاقة ، وتوفير الاحتياج الفعلي من الطاقة الكهربائية لكافة القطاعات .

تاسعا . إستثمار أمثل للموارد والثروات البشرية والطبيعية .

عاشرا . إستثمار الموقع المتميز للعراق ضمن حركة التجارة العالمية (طريق التنمية) والإتصالات والربط القاري للمواصلات .

حادي عشر. برنامج متابعة وتقييم جاد لتطوير وخلق مؤسسات مهنية وقيادات كفوءة ، يتضمن معايير تحقيق العدالة ، والنزاهة ، والجدية في تقديم الخدمات ضمن معايير المواطنة وسيادة القانون.

ج. الهدف الرئيسي : (بناء شراكات إقليمية ودولية متوازنة وفاعلة) ، والأهداف الفرعية :

أولاً. اعتماد منهجية عمل محددة مع الشركاء لتحقيق الاستقرار الإقليمي والدولي وحماية البلاد من التهديدات الخارجية التي تستهدف المصالح الوطنية.

ثانياً . إنهاء ملف التواجد العسكري الأجنبي (التحالف الدولي) ، بما يضمن بقاء العلاقات والتنسيق لمكافحة الإرهاب بموجب الحاجة والطلب من الحكومة العراقية.

ثالثاً . علاقات تعاون إيجابية مع المجتمع الدولي وتجنب سياسة المحاور.

رابعاً . علاقات دبلوماسية متوازنة مع الجميع وفق المصالح السياسية والأمنية والإقتصادية الوطنية.

خامساً . دور فاعل في تعزيز السلم والأمن الدوليين.

سادساً . سياسة خارجية فعالة تضمن حقوق العراق في المياه والحدود ومصادر الثروات الطبيعية المشتركة إقليمياً ودولياً .

د. الهدف الرئيسي : (تعزيز الأمن المجتمعي وحملية التنوع والتعايش السلمي) ، والأهداف الفرعية :

أولاً . ترسيخ نظام ديمقراطي اتحادي ضامن لأمن وحقوق الشعب وحرياته وسلمه الاجتماعي ورفاهيته وقيمته العليا ومعتقداته الدينية وإرثه الحضاري.

ثانياً . الإستقرار السياسي والمجتمعي ، وهو مركز ثقل في تحقيق الأهداف الاستراتيجية.

ثالثاً . اعتماد برامج وطنية لتعزيز الأمن المجتمعي والتعايش السلمي ، لبناء الثقة بين المواطن وأجهزة الدولة والقانون.

رابعاً . إعلام هادف يسعى إلى بناء الهوية الوطنية، ويخدم المواطن والمصالح الحيوية.

خامساً . تعزيز الهوية الوطنية وقيم المواطنة والحرية ، وحقوق الإنسان ، التي يحميها القانون والعدالة الاجتماعية، و مكافحة الفكر المتطرف و منظومة الفكر المحظور دستورياً كفكر حزب البعث .

سادساً . حماية الفئات الهشة ودعم فئة الشباب ، وحماية التنوع المجتمعي في العراق.

سابعاً . مكافحة المخدرات والاستخدام غير المشروع للمؤثرات العقلية.

ثامناً . حماية الإرث الحضاري والثقافي وإحياءه بما يسهم بإدراجه في لائحة التراث العالمي.

هـ. الهدف الرئيسي (إعتماد نظام خدمات كفوء يتناسب مع حاجات الشعب) ، والأهداف الفرعية :

أولاً . تطوير نظام صحي وبيئي حديث ومستدام يشمل تطوير البنى التحتية ، والامن الدوائي وكل متطلبات الامن الصحي.

ثانياً . نظام تعليم حديث يتناسب مع المتطلبات الرئيسية للتنمية في العراق ، والرصانة العلمية.

ثالثاً . تطوير البنى التحتية للقطاعات الخدمية .

رابعاً . توفير الفرص المناسبة للسكن الملائم.

خامساً .تطوير الاعتماد على التكنولوجيا ودعم الصناعة الوطنية.

سادساً .مستوى فاعل ومستدام من نظام المؤسسات الخادمة للمواطن والامن ، يعتمد منظومة إدارية متكاملة ومتطورة وعملية ، يحظى بثقة الشعب ، ويحميه القانون ، ويحترمهُ الجميع ، وفق القوانين النافذة .

سابعا. اعتماد سياقات عمل قانونية للتعاون والتنسيق الفاعلين بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كوردستان وباقي الحكومات المحلية للمحافظات العراقية بموجب نظام اتحادي لامركزي منضبط ، يضمن تكامل الأدوار في خدمة المواطن وحماية الوطن وإنفاذ القانون .

ثامنا. اعتماد منظومة محكمة وموضوعية لإسناد المناصب والمهام الحكومية في كل القطاعات ، قائمة على أساس الكفاءة والنزاهة والقدرة على الإنتاج ، كمعيار مهني وموضوعي للتوظيف وتولي المناصب .

تاسعا. تحصين مؤسسات الدولة في القطاعات كافة من التأثيرات السياسية الداخلية والخارجية.

٧. التحديات والتهديدات :

أ. التحديات :

أولاً . المستوى الأول :

(١) الاقتصاد الريعي واعتماد ميزانية النفط.

(٢) شحة المياه والتحديات المناخية.

(٣) المخدرات ومقومات الأمن الصحي.

(٤) الصراعات الدولية والاقليمية.

(٥) المخاطر البيئية.

ثانياً . المستوى الثاني :

(١) استدامة الجاهزية الأمنية والاستخبارية.

(٢) البطالة والبطالة المقنعة.

(٣) تراجع المستوى التعليمي.

(٤) توفير الطاقة الكهربائية.

(٥) المشاكل العالقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كوردستان (القوانين الإتحادية ، عائدات النفط والمنافذ الحدودية ، إدارة الحدود والمعابر غير الرسمية).

(٦) الهجرة من الريف إلى المدينة.

ثالثاً . المستوى الثالث :

(١) الحراك الشعبي خارج الأُطر القانونية.

(٢) النازحون والمهجرون والسوريون في العراق.

(٣) مشاكل ترسيم الحدود مع دول الجوار.

(٤) الزيادة السكانية.

ب. التهديدات :

أولاً . المستوى الأول :

(١) المخدرات.

(٢) الإرهاب (داعش ، التطرف العنيف).

(٣) الفساد المالي والإداري.

(٤) شحة المياه.

(٥) الهجمات السيبرانية.

(٦) الأنشطة العسكرية الأجنبية داخل الأراضي العراقية.

ثانياً . المستوى الثاني :

(١) ثغرات أمن الحدود.

(٢) وجود السلاح غير المرخص.

(٣) الجريمة المنظمة.

(٤) المحاصصة وآثارها في إضعاف البناء المؤسساتي.

ثالثاً . المستوى الثالث :

(١) سباق التسلح الاقليمي.

(٢) تأثير الهويات الفرعية على الانتماء والولاء للهوية الوطنية.

(٣) الحركات الدينية المتطرفة.

(٤) تراجع بعض القيم المجتمعية الإيجابية.

٨. الوسائل و السياسات الوطنية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية لتعزيز الأمن القومي :

أ. الوسائل والمتطلبات (العامة) التي تشمل تحقيق (جميع) الأهداف :

أولا. متابعة وتفعيل إجراءات مراجعة وتقييم القوانين ذات العلاقة بالأهداف المراد تحقيقها ، وتحديد مناطق الفراغ والخلل ، والتنازع في الاختصاصات وعدم الموائمة مع الواقع ، وتحديثها ، بجهد جاد وعاجل وموضوعي من قبل مجلس الدولة ، تشترك فيه الجهات القطاعية كافة لكل موضوع أو هدف رئيسي أو فرعي حسب اختصاصها .

ثانيا. تحديد مسؤوليات متابعة وتنفيذ الأهداف الاستراتيجية الخمسة ، من قبل الجهات المعنية التالية ، وبتنسيق ومتابعة من اللجنة الدائمة لإستراتيجية الامن الوطني في مستشارية الأمن القومي ومجموعة منسقي تشكيلات الفريق الوطني للمهمة ، وكما يأتي :

(١) متابعة تنفيذ وسائل تحقيق الهدف الإستراتيجي (الأول) : ((تطوير منظومة الأمن والدفاع لتحقيق الأمن الداخلي والخارجي)) مسؤولية: اللجنة الوطنية لإصلاح القطاع الأمني .

(٢) متابعة تنفيذ وسائل تحقيق الهدف الإستراتيجي (الثاني) : ((بناء إقتصاد قوي متنوع تنموي مُستدام)) مسؤولية : المجلس الوزاري للاقتصاد .

(٣) متابعة تنفيذ وسائل تحقيق الهدف الإستراتيجي (الثالث) : ((بناء شراكات اقليمية دولية متوازنة وفاعلة)) مسؤولية: وزارة الخارجية بالتنسيق مع جهاز المخابرات الوطني العراقي .

(٤) متابعة تنفيذ وسائل تحقيق الهدف الإستراتيجي (الرابع) : ((تعزيز الأمن المجتمعي وحماية التنوع والتعايش السلمي)) مسؤولية : وزارة الداخلية واسناد من وزارتي التخطيط والعمل والشؤون الاجتماعية .

(٥) متابعة تنفيذ وسائل تحقيق الهدف الإستراتيجي (الخامس) : ((إعتماد نظام خدمات كفوء يتناسب مع حاجات الشعب)) مسؤولية : فريق متابعة البرنامج الحكومي في الأمانة العامة لمجلس الوزراء .

ثالثا. العمل على توفير التخصيصات المالية المناسبة لمتطلبات تنفيذ وسائل تحقيق الأهداف من خلال :

(١) الموازنات الخاصة بكل وزارة أو جهة غير مرتبطة بوزارة.

(٢) التخصيص المالي للطوارئ.

(٣) إدراج بعض الوسائل ضمن مشاريع وزارة التخطيط حسب القطاعات.

(٤) موازنات البرامج الخاصة.

(٥) الاستفادة من الدعم المالي المقدم من الجهد الدولي الساند وفق القوانين النافذة .

رابعا. دعم وتفعيل البرامج المعتمدة في خطة عمل اللجنة الدائمة لإستراتيجية الأمن الوطني في مستشارية الأمن القومي المدرجة في الفقرة (٩ – ز) لاحقاً .

خامسا . إعداد الخطط التنفيذية للأهداف الفرعية ضمن مسؤوليات الجهات المعنية بمتابعة وتنفيذ الأهداف الاستراتيجية.

سادسا . دعم مسؤوليات مهمة اللجنة الدائمة لاستراتيجية الأمن الوطني في مستشارية الأمن القومي و كافة تشكيلات الفريق الوطني الذي أعد الاستراتيجية ، لضمان الجدية والقدرة على المتابعة وإعداد التقارير الفصلية لبيان مستوى الاستجابة من قبل الجهات المسؤولة عن محاور و أهداف ووسائل تنفيذ الإستراتيجية وتحقيق أهدافها ، وتعرض خلاصات التقارير أمام أنظار السيد القائد العام للقوات المسلحة لاعتماد رؤيته وتوجيهاته .

سابعا . التثقيف على الرؤية الاستراتيجية لهذه الوثيقة التي تسعى لتحقيق المستويات التالية من مؤشرات تحقيق الأهداف الاستراتيجية ، في ظل استمرار الإدارة الفاعلة للحكومة و القيادة التفاعلية لرئيسها، بدون مشاكل سياسية أو أمنية كبيرة ، وتعاون دولي واقليمي إيجابي :

(١) اقتصاد متعدد الموارد ، ودخول قطاعات اقتصادية غير نفطية الى منظومة تعزيز واردات الدولة .

(٢) أمن مجتمعي مستقر ومتوازن ومستدام .

(٣) نجاح سياسات مكافحة الفساد ، ومحاسبة الفاسدين ، واعتماد تقييم دقيق لأداء المسؤولين في المؤسسات الحكومية .

(٤) التعليم يرتقي لمواكبة الجامعات العالمية .

(٥) نهضة القطاع الصحي واستعادة مؤهلات المنافسة الاقليمية.

(٦) تنظيم الجهود الوطنية للسيطرة على الجريمة المنظمة (المخدرات ، التسول ، الهجرة غير الشرعية ، الاتجار بالبشر و الأعضاء البشرية ، الابتزاز ...الخ).

(٧) سياسة مستمرة للتقييم الإداري للدرجات الخاصة في السلطات التنفيذية .

(٨) أمن سيبراني بمستوى يتناسب مع تحديات المنطقة و مستوى التحديات .

(٩) قدرات تصنيعية جيدة ، وفق جدول تحقيق الاكتفاء الذاتي للصناعات الاولية الضرورية ، قياساً بالمنطقة ، مع تطور قطاع الصناعات الحربية .

(١٠)الشباب لديهم خطط تنموية لتطوير الذات والمجتمع والاسهام في تعزيز الهوية الوطنية.

(١١)علاقات خارجية متوازنة مبنية على تحقيق المصالح الوطنية العليا.

(١٢) الحكومات المحلية تعمل بوتيرة انجاز أكثر استقراراً وانسيابيةً ، وانتاجية شفافيةً ومسألة.

(١٣)ارتفاع نسبة الرضا الشعبي عن الخدمات العامة وقوة القانون .

(١٤)التعاون والتكامل والتفاعل ، الايجابي ، بين السلطات الاتحادية والمحلية ، والتشريعية والقضائية والتنفيذية ، وقطاعات المجتمع النخبوية .

(١٥)تنظيم وتفعيل استثمار الجهد الدولي الساند لدعم الخطط والمشاريع والخدمات في الإقليم والمحافظات حسب موقف الميزة النسبية لنقاط القوة والضعف فيها.

ب. الوسائل الخاصة بتنفيذ الأهداف الاستراتيجية (حسب إطار كل هدف):

أولا. وسائل تنفيذ الأهداف الفرعية الخاصة بهدف ((تطوير منظومة الأمن والدفاع لتحقيق الأمن الداخلي والخارجي)) :

(١) استكمال التشريعات والقوانين التي تُنظم ساحات عمل وصلاحيات ومسؤوليات الأجهزة الأمنية والاستخبارية ، وتطوير المواد الرادعة لمعاقبة الخارجين عن القانون.

(٢) إستكمال وتفعيل سياسات برنامج إصلاح القطاع الأمني التي تقوم بها الحكومة ، وفق جدول متابعة وتقويم جاد ومركزي.

(٣) تقييم وتطوير التشكيلات القتالية للمؤسسة العسكرية وفق عقيدة واضحة وخطط عمل دقيقة ومحددة ومتابعة وتقويم مركزي ، مع امكانية استثمار هذا الزخم في دعم بعض القطاعات الخدمية.

(٤) تفعيل الجهود الوطنية لتنفيذ (استراتيجية مكافحة التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب).

(٥) اعتماد سياسة وطنية في تفعيل شراكة المواطن والمجتمع الحقيقية لتعزيز الأمن وإحترام القانون ودعم الخطط العسكرية والأمنية.

(٦) تطوير جهوزية فرق الـ CBRN والجهات الساندة لها في العراق للتصدي للتحديات والحوادث الكيميائية والبايولوجية والاشعاعية والنووية ، بما يتناسب وحجم التهديدات في هذا الجانب.

(٧) استكمال إجراءات اعتماد (استراتيجية أمن وحماية البنى التحتية الحرجة) ، والمباشرة بتنفيذها وفق سياق مركزي .

(٨) اعتماد برنامج وطني لتنظيم عملية (رصد وتحليل المخاطر وإدارة الأزمات والتخطيط للطوارئ) ، وفق سياسة وطنية ملزمة التنفيذ ، مع تعزيز جهوزية الاستجابة الوطنية للمخاطر والتهديدات والأزمات و الكوارث الطبيعية وغير الطبيعية تتضمن تحديد دقيق لمفاهيم الأزمة و الكارثة ومعايير تحديدها وسياقات واضحة للتعامل معها وفق مسؤوليات محددة للجهات المعنية فضلاً عن الاجراءات الاحترازية التي يجب تجهيزها و التدريب على اعتمادها قبل الازمات و الكوارث و منظومة القيادة و السيطرة و المقرات البديلة و آليات حفظ الوثائق و الأموال العامة وإجراءات الاخلاء و استخدام أنظمة إنذار مبكر ذكية تعتمد على التحليل التنبؤي لمراقبة المؤشرات الأمنية ، الاقتصادية و السياسة بشكل دائم.

(٩) تقييم وتقويم منظومة أمن الحدود وتطويرها وتنفيذ (الاستراتيجية الوطنية للإدارة المتكاملة للحدود في العراق ٢٠٢٥-٢٠٣٠).

(١٠) تعزيز إجراءات الرقابة والمسائلة الإدارية و المالية في القطاع الأمني ، فضلاً عن التزامات قانون المسائلة و العدالة .

(١١) اصلاح القطاع الاستخباري وتطويره ، وفق سياسة ومراحل واضحة المعالم وبجهد وطني خاضع للمتابعة والتقويم بشكل مركزي.

(١٢) إستكمال تنفيذ مراحل نقل الجيش والتشكيلات العسكرية إلى خارج المدن والمناطق السكنية.

(١٣) تسريع إجراءات تنفيذ السياسة الوطنية لتنظيم الأسلحة وحصرها بيد الدولة.

(١٤) إعتماد سياسة وطنية واضحة تستند إلى الدستور، لتنظيم العلاقة والمسؤوليات القانونية بين الحكومة الاتحادية وإقليم كوردستان وباقي المحافظات، لغرض تشخيص أي مشاكل أو مخالفات قانونية ومعالجتها بموجب القوانين النافذة.

(١٥) تفعيل متطلبات تنفيذ (الاستراتيجية الوطنية للحد من أخطار الكوارث)، وتحديثها بما يتناسب مع المتغيرات ذات العلاقة.

(١٦) تحديث وتفعيل مهمة مواقف أمن المحافظات واستقرارها، وتنفيذ برامج وتدابير للوقاية من الجرائم.

(١٧) الحسم القانوني لمعالجة حالات الخلاف حول المناطق المتنازع عليها بموجب الدستور.

(١٨) تنظيم الجهود الوطنية لتعزيز الأمن السيبراني وتنفيذ الاستراتيجية الخاصة بتحقيق أهدافها، على وفق سياسة متابعة وطنية محددة وجهة مركزية مسؤولة، وتشكيل فرق متخصصة في الاستجابة للحوادث السيبرانية.

(١٩) حماية البنية التحتية الرقمية ومكافحة الجرائم الالكترونية ، وتنفيذ سياسة مشاركة لتطبيق تقنيات تشفير وأمن المعلومات الوطنية ، ودعم المركز الوطني للمعلوماتية وتفعيلها .

(٢٠) تقييم وتقويم الجهود الخاصة بمعالجة ظاهرة المخدرات والمؤثرات العقلية، والتأكيد على تنفيذ (الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات في العراق) ودعم الجهات المسؤولة عن تنفيذها.

(٢١) تفعيل ملف إدارة شؤون اللاجئين وفق رؤية وطنية للتعامل مع فئات اللاجئين والاجراءات القانونية لمعالجة الخروقات والمخاطر التي قد يسببها بعضهم .

(٢٢) تفعيل وتنظيم الجهد الوطني للجهات الرسمية المسؤولة عن معالجة تحديات وتبعات النزوح الداخلي ، وعودتهم الى مناطقهم الاصلية او حسم استقرارهم في المناطق التي نزحوا واستقروا فيها ، والمهاجرين من العراق لضمان متطلبات عودتهم واستقرارهم في

العراق ، او مكوثهم في دول المهجر ، مع استثمار الجهد الدولي الساند لتنفيذ هذه الوسيلة .

ثانياً . وسائل تنفيذ الأهداف الفرعية الخاصة بهدف ((بناء إقتصاد قوي متنوع تنموي مستدام)) :

(١) دعم القطاع الخاص بموجب قوانين وسياسات واضحة وصريحة ومتكاملة، مع جدية في التنفيذ والتقويم، وإشراف مركزي مستمر وفاعل.

(٢) اعتماد وتطبيق سياسة وطنية نقدية متكاملة وواضحة المعالم، وسياسة مالية لتقليل العجز المالي، وإعداد ورقة عمل مراجعة ميزان التبادل التجاري لتحقيق التوازن ما بين الإيرادات والنفقات العامة بشكل علمي وعملي مدروس وهادف.

(٣) معالجة الفساد من خلال وضع إستراتيجية فعالة لدعم هيئة النزاهة، وإجراءات الجهات الرقابية، وتعزيز شراكة المواطن في المعركة ضد الفساد، من خلال إجراءات رادعة قوية وعادلة.

(٤) الإسراع بتشكيل المجلس الأعلى للإعمار والاستثمار.

(٥) تشجيع الاستثمار في مجالات السياحة بشتى أنواعها.

(٦) وضع برنامج بناء قدرات خاص لتمكين الشباب للعمل في القطاع الخاص.

(٧) العمل الجاد للتصدي للتصحر الذي يُهدد الأمن الاقتصادي والزراعي والاجتماعي.

(٨) الاسراع بإنجاز (السياسة الوطنية للأمن الصناعي) ، والمباشرة بتنفيذها وتفعيل الإجراءات العملية لمشروع (صنع في العراق)، وتفعيل قانون حماية المنتج المحلي.

(٩) تنظيم الرقابة على القطاع المصرفي لضمان استقرار النظام المالي، والحفاظ على إحتياطات كافية من العملات الأجنبية، ودعم استقرار العملة الوطنية لحماية الاقتصاد من تقلبات الأسواق العالمية.

(١٠) البدء الفوري بتدقيق السجلات المالية للشركات والشخصيات وأصحاب رؤوس الأموال المشكوك في الحصول عليها بطرق غير مشروعة.

(١١) تطوير القوانين القديمة لتنشيط الاقتصاد وتحديث سياساته ومتطلباته القانونية والإدارية.

(١٢) دعم وتفعيل متطلبات مشروع طريق التنمية وفق الميزة النسبية للموقع الجغرافي للعراق.

(١٣) دراسة إنشاء صندوق الثروة السيادية لضمان استدامة التنمية.

(١٤) مراجعة استراتيجية الزراعة لتطوير قطاع الانتاج الزراعي والحيواني، وتفعيلها بشكل جاد ومتابعة مركزية.

(١٥) تحقيق الأمن الغذائي وضمان توافر الغذاء، ودعم الزراعة المحلية ودعم توفر ووصول مفردات الحصة التموينية للحفاظ على استقرار الأسعار.

(١٦) تعزيز سياسات استعادة الكفاءات العراقية من الخارج، عن طريق صياغة برنامج وطني لدعم وإستثمار براءات الاختراع العراقية وتشجيع الباحثين في مختلف التخصصات ودعم مراكز الأبحاث ، وتسهيل الإجراءات الإدارية للمغتربين العراقيين الراغبين بالعودة ،او توفير فرص العمل و التطوير المهني لجذب الكفاءات العراقية المغتربة للعودة و المساهمة في التطوير و البناء لبلدهم.

(١٧) استمرار التفاوض واستثمار الجهد الدولي، وفق سياسة تضمن حقوق العراق المتكافئة في المياه الإقليمية والدولية والحدود ومصادر الثروات الطبيعية المشتركة إقليمياً ودولياً لإيجاد حلول قانونية وعملية لمشاكل المياه والحدود، واحترام السيادة الوطنية، والتعاون مع دول المنبع بشأن المياه.

(١٨) دعم وتسريع آليات تحقيق أهداف قانون (شركة النفط الوطنية العراقية).

(١٩) مراجعة (الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للطاقة) وتحديثها، وتفعيل متطلبات تحقيق أهدافها وحماية وتطوير البنى التحتية للطاقة، لتأمين وتنويع مصادر الطاقة، والإستثمار في الطاقة المتجددة.

(٢٠) التأكيد على دور القطاع الخاص ودعمه بكل الوسائل القانونية والاجرائية في تطوير وتنمية كل قطاعات الاقتصاد الوطني.

(٢١) مراجعة جميع القوانين التي تتعلق بتنظيم الإقتصاد الوطني وتحديثها بما ينسجم مع متطلبات تطوير هذا القطاع، وتطوير متطلبات إعتماد الذكاء الإصطناعي.

(٢٢) تطبيق قوانين مكافحة الاحتكار لضمان المنافسة العادلة في الأسواق.

(٢٣) تطوير استثمار المعادن الرئيسية والثروات الطبيعية في العراق، ومنها الفسفور والكبريت.

(٢٤) الالتزام بتنفيذ (الدراسة الاستراتيجية لموارد المياه والأراضي للأعوام ٢٠١٥-٢٠٣٥)، وتسريع إعداد مشاريع القوانين اللازمة للإدارة المتكاملة للموارد المائية.

(٢٥) الإستمرار بتحديث وتنفيذ (استراتيجيات وسياسات الأمن البيئي في العراق).

(٢٦) توجيه القطاع النفطي للعمل على إنشاء مصافي تكرير النفط، وإستثمار الغاز الطبيعي.

(٢٧) دعم الصناعات المحلية، وتطبيق تدابير الحماية من منافسة البضائع المستوردة.

(٢٨) دعم قطاع الصناعات الدوائية.

(٢٩) المباشرة بإعتماد برنامج وطني لتطوير المواقع السياحية وتشجيع السياحة الداخلية واستقطاب السُيَاح الأجانب.

(٣٠) مراجعة القوانين والتعليمات والضوابط الخاصة بعمل شركات وخدمات الاتصالات في القطاعين العام والخاص، وتطويرهما بما يتناسب مع المتطلبات الأمنية والأمن الاقتصادي للدولة.

ثالثاً . وسائل تنفيذ الأهداف الفرعية الخاصة بهدف ((بناء شراكات اقليمية دولية متوازنة وفاعلة)) :

(١) إعتماد مبدأ التوازن في العلاقات الخارجية، ورفض سياسات المحاور، وأن لايكون العراق طرفاً معادياً لمصلحة طرف آخر.

(٢) اعتماد سياسة وطنية لاستثمار الجهد الدولي الساند في مجالات (مكافحة الإرهاب) ، (الإقتصاد والاستثمار) ، (السياحة بكل أنواعها) ، (الدور الفاعل لحفظ الأمن والسلم الدوليين) ، (مد أنابيب النفط والغاز والربط الكهربائي).

(٣) تعزيز التعاون الأمني والاستخباري لضمان الأمن الاقليمي والدولي، والسعي للإسهام الفعال في حل الأزمات الإقليمية والدولية.

(٤) تطوير وتفعيل آليات وسياقات التعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية، واستثمارها لتعزيز الخدمات العامة لمتطلبات الشعب العراقي، حسب تخصص كل منظمة.

(٥) توقيع إتفاقيات تجارية واستثمارية مع الشركاء الدوليين لتحفيز النمو الاقتصادي وتعزيز الاستقرار المالي للعراق.

(٦) إعتماد سياق وطني لقياس جهوزية التشكيلات العسكرية والجهود الاستخبارية، وتطويرها، بما يضمن كفاءة الأداء والاعتماد على القدرات الذاتية، لتسريع إنهاء ملف التحالف الدولي، حسب خطط ومتطلبات وتقديرات الحكومة.

(٧) تفعيل دبلوماسية أمنية متخصصة قادرة على ادارة الملفات الخارجية وتحويل البلد الى فاعل مؤثر.

(٨) توسيع دائرة تبادل المعلومات والخبرات مع الجهات الأمنية والاستخبارية إقليمياً ودولياً ، لحماية العراق من التهديدات الخارجية .

(٩) تطوير الجهد الإعلامي التعبوي الناطق باللغات الأجنبية الأكثر شيوعاً (الإنكليزية وغيرها)، لإيصال صوت العراق وسياساته في العلاقات الدولية، والترويج لقيم الدولة العراقية وجهودها في مكافحة الإرهاب من خلال البرامج التعليمية والثقافية.

(١٠) تقييم دور ممثلي العراق في المجتمع الدولي (بكافة العناوين والمسميات)، وتطوير أدائهم ودعمه لمصلحة العراق والإسهام في تحقيق أمنه وازدهاره.

(١١) تطوير وتفعيل آليات وقنوات التنسيق مع المجتمع الدولي لتعزيز أمن المناخ، وبناء القدرات لتعزيز الجهوزية المناسبة للتعامل مع تهديدات المناخ وفق سياسة وطنية فاعلة.

رابعاً . وسائل تنفيذ الأهداف الفرعية الخاصة بهدف ((تعزيز الأمن المجتمعي وحماية التنوع والتعايش السلمي)) :

(١) إعتماد سياسة وطنية جادة للتعامل مع متطلبات الشعب وحماية الحراك الشعبي بالأطر القانونية وفق متابعة مركزية ، مع تطوير متطلبات إجراء انتخابات مبكرة بعد إستكمال القانون الانتخابي وتنفيذ قانون الأحزاب.

(٢) دعم الهيئات القضائية والتأكيد على عدالة تطبيق القانون ونزاهة سلطات إنفاذ القانون، وسلامة وتطوير الإجراءات بما ينسجم مع الرؤية الوطنية، وآليات تطبيق العدالة الإنتقالية.

(٣) توفير كل الامكانات اللازمة لعودة النازحين والمهجرين إلى ديارهم وغلق ملف النزوح.

(٤) إعتماد سياسة وطنية خاصة لحماية الأقليات والفئات الهشة ضمن مكونات الشعب العراقي، وضمان حقوقها وحمايتها ودعمها وتوفير فرص العمل والرعاية المناسبة لها، للحفاظ على التنوع المجتمعي في العراق.

(٥) تفعيل متطلبات دعم حقوق الإنسان في العراق.

(٦) إنشاء ودعم منتديات ومنصات للحوار بين مختلف الفئات المجتمعية والثقافية، وتعزيز التفاهم المتبادل وحل النزاعات.

(٧) تمكين الصحافة الاستقصائية.

(٨) الإسراع بوضع الأسس العملية لتنفيذ (الاستراتيجية الوطنية للإسكان).

(٩) إستكمال إجراءات عودة النازحين إلى مناطق سكنهم الأصلية، أو تكييف استقرارهم في المناطق التي اختاروا البقاء فيها.

(١٠) ترسيخ قيم المواطنة وتعزيز أُسس الهوية الوطنية، والحفاظ على القيم الإيجابية في تنشئة الجيل الجديد، وفق سياسة وطنية واضحة.

(١١) إعتماد برامج وطنية لتعزيز ثقافة وفعاليات الإحتفاء بالرموز الوطنية الإيجابية، والتحفيز على السلوك الإيجابي والمبادرات والعمل التطوعي.

(١٢) تنظيم نطاق المشمولين بالرعاية الإجتماعية.

(١٣) رعاية الشباب وإستغلال طاقاتهم من خلال تشكيل مجالس شبابية استشارية تطوعية في كل المحافظات، للإسهام ببناء وإدارة المجتمع ومعالجة المشاكل المجتمعية.

(١٤) تطوير برامج التوعية للوقاية من المخدرات وتعزيز أُسس التربية الأسرية الصحيحة.

(١٥) وضع برامج اندماج اجتماعي وأُسري لدعم الرعاية اللاحقة للمدانين بإرتكاب جرائم جنائية.

(١٦) تأمين الضمان الاجتماعي، مع عناية خاصة للنهوض بواقع المرأة، وحماية الفئات الهشة.

(١٧) تقييم نشاطات المنظمات غير الحكومية، ودعم المنظمات ذات الأنشطة الفاعلة منها.

(١٨) تنسيق عمل المؤسسات الدينية ومؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام، لتحقيق أهداف الإستراتيجية.

(١٩) دعم برامج رعاية ذوي الإحتياجات الخاصة والأيتام والفئات الهشة وتفعيلها.

خامساً. وسائل تنفيذ الأهداف الفرعية الخاصة بهدف ((اعتماد نظام خدمات كفوء يناسب مع حاجات الشعب)) :

(١) إجراء الاصلاح الإداري وفق تحديث للسياسات وتبسيط الإجراءات الإدارية في مؤسسات الدولة، وتحويلها إلى ورقة عمل وطنية تحت إشراف ومتابعة وتقويم دوري مركزي.

(٢) الاسراع ببناء المدارس وتأهيل المتضرر وغير الصالح لاحتضان مهمة التدريس في مجلس المحافظات، بالتناسب مع حجم السكان لكل محافظة.

(٣) تنفيذ برنامج وطني لتأهيل البنى التحتية في القطاع الصحي.

(٤) استكمال مشروع الحكومة الالكترونية والاسراع باعتماد الأتمتة في مؤسسات الدولة، وتكريم المتميزين ومعاقبة المقصرين في هذا المجال، للاسراع بتحقيق خدماته.

(٥) تطوير المطارات العراقية.

(٦) دعم خطة رئاسة الوزراء و وزارة الاعمار والاسكان والبلديات والأشغال العامة بتطوير الطرق والجسور لفك الاختناقات المرورية، من خلال تأهيل و اعتماد (النقل العام) للمواطنين و الموظفين و الطلاب و العمال ، فضلاً عن استكمال مشاريع المجسرات و الانفاق، وتحديث و توسيع خطوط نقل السكك الحديدية و القطارات الحديثة و مشروع المترو و غيرها.

(٧) الاسراع في تحديث التشريعات ذات العلاقة، وتطوير اعتماد الخدمات بالاعتماد على التكنلوجيا الحديثة.

(٨) تعزيز استخدام تقنيات صديقة للبيئة، وتحسين كفاءة استغلال الموارد الطبيعية.

(٩) وضع أُسُّس لنظام صحي حديث، وتوسيع نطاق المشمولين بالرعاية الصحية.

(١٠) تنظيم وتطوير سياسات وسياقات تطوير القطاع الصحي، ودعم الملاكات العاملة فيه وتعزيزه بالكفاءات والتخصصات المطلوبة.

(١١) اعتماد سياسة لتنظيم جهود معالجة تلوث المصادر المائية، والحفاظ على جودة وكمية المياه، وحماية الأنهار والبحيرات، للوقاية من انتشار الأمراض الانتقالية.

(١٢) تطوير وتحديث المؤسسات التعليمية والتربوية والبحثية، وسياسات استثمار الكفاءات العلمية.

(١٣) تطوير استراتيجيات للتكيف مع تأثيرات التغيير المناخي، ورصد جودة الهواء والماء وتحديد مستويات التلوث، ودعم المشاريع التي تدمج الاعتبارات البيئية في خطط التنمية الاقتصادية لتقليل الأثر البيئي وتعزيز الاستدامة.

(١٤) تطوير سياسات وسياقات التربية والتعليم بما ينسجم مع التطور العالمي، والآليات الالكترونية والرقمنة والمنهجيات الحديثة.

(١٥) وضع خطط لاستجابة الطوارئ للتعامل مع الكوارث البيئية .

(١٦) إصدار تعليمات صارمة ومشددة لضمان تنفيذ القوانين والتعليمات النافذة ومحاسبة المقصرين والمتلكئين.

(١٧) تطوير استراتيجيات وخطط للاستجابة السريعة للأوبئة والازمات الصحية.

(١٨) تفعيل البرامج والسياسات الخاصة بتنسيق وتكامل جهود السلطات الاتحادية والحكومات المحلية لتحسين واقع الخدمات .

(١٩) تطوير ودعم المؤسسات والجهات المسؤولة عن مراقبة ومكافحة الفساد، وتفعيل دورها وحمايتها من التأثيرات السياسية، وتوفير القنوات الأمنة والسرية للإبلاغ عن الفساد.

٩. المتطلبات الأساسية لتنفيذ الاستراتيجية وتحقيق أهدافها :

أ. تفعيل إجراءات تنفيذ توجيهات مجلس الوزراء ، في الجلسة (٣٦) في ٢٠٢٤/٩/٣ ، وقراري مجلس الامن الوطني رقم (٨) لسنة ٢٠٢٤ ، ورقم (١٠) لسنة ٢٠٢٥ ، وتأكيد التزام الجهات القطاعية للعمل بموجبها وتوفير مستلزمات تنفيذها ، لأهمية الدعم المالي ومستوى الالتزام القانوني بمحاور ووسائل الاستراتيجية ، لغرض تحقيق أهدافها.

ب. إعمام الاستراتيجية بشكل رسمي على جميع مؤسسات الدولة وفئات المجتمع العراقي والبعثات الدبلوماسية والمنظمات الدولية والوكالات الأجنبية في العراق .

ج. اعتماد الخطط التنفيذية المناسبة لاهداف ومحاور الاستراتيجية ، ودعم تفعيل مهمة الفريق الوطني لمتابعة وتفعيل الإجراءات التنفيذية ، وتقييم الأداء والاستجابة بإشراف مستشار الأمن القومي ـ ومهام اللجنة الدائمة للاستراتيجية في المستشارية ، وعرض تقاريرها الدورية (نصف سنوية) على انظار رئيس مجلس الوزراء ومجلس الامن الوطني ومجلس الوزراء .

د. التزام الجهات المحددة في الفقرة (٨-أ- ثانيا) بتفعيل آليات تنفيذ الوسائل العامة لتنفيذ الأهداف الفرعية في الاستراتيجية.

ه. التوجيه بضرورة توفير التخصيصات المالية المناسبة لمتطلبات تحقيق الأهداف الفرعية حسب موارد ومصادر التخصيصات المدرجة في الفقرة (٨-أ-ثالثا) سالفة الذكر.

و. تقوم اللجنة الدائمة للاستراتيجية في المستشارية بتنفيذ لقاءات وزيارات تعبوية ، بإشراف مستشار الأمن القومي ، إلى القيادات والجهات الآتية :

أولا . القيادات والشخصيات العامة (الدينية ، الإجتماعية ، العلمية ، الثقافية ، الفنية ، الرياضية) .

ثانيا . الحكومات المحلية للمحافظات .

ثالثا . وسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية .

رابعا . الجهات الدبلوماسية والمنظمات الأجنبية العاملة في العراق .

ز. دعم تنفيذ برامج اللجنة الدائمة لاستراتيجية الأمن الوطني في مستشارية الأمن القومي للأعوام (٢٠٢٥ ـ ٢٠٣٠) ، لتطوير مهارات تشكيلات الفريق الوطني لمتابعة توفعيل تنفيذ الاستراتيجية و تحقيق أهدافها ، وفق البرامج الآتية :

اولا. البرنامج الوطني لتدريب (الفريق الوطني المسؤول عن متابعة وتفعيل تنفيذ الاستراتيجية ، على مهارات واليات المتابعة والتفعيل والتقييم واعداد التقارير الخاصة بالاستراتيجية .

ثانيا. البرنامج الوطني لتدريب الفرق الساندة من الحكومات المحلية في الإقليم و المحافظات غير المنتظمة بإقليم ، على مهارات التفكير الاستراتيجي ، وآليات إعداد الخطط الأستراتيجية وتنفيذها.

ثالثا. برنامج الرصد والتقييم الإلكتروني ، لبناء قاعدة بيانات متابعة وتحليل البيانات وتقويم الأداء ومستوى الاستجابة لتنفيذ أهداف الاستراتيجية.

رابعا. برنامج تطوير الوعي الاستراتيجي في الجامعات والمعاهد العراقية.

خامسا. البرنامج الوطني لرفع الوعي الأمني للمواطن العراقي.

سادسا. البرنامج الوطني لتفعيل شراكة النقابات والاتحادات القطاعية والجمعيات العلمية والمنظمات غير الحكومية في تعزيز الأمن القومي في العراق.

ح. إصدار الأمر الديواني الخاص بمهام الفريق الوطني في ضوء الهيكلية والسياقات المعتمدة في مهام إعداد الاستراتيجية ومتابعة تنفيذها على المستوى الوطني.

ط.تعزيز التنسيق الفاعل و المستمر بين الفريق الوطني المقصود ، ومكتب رئيس مجلس الوزراء و لجنة متابعة تنفيذ البرنامج الحكومي ، وباقي اللجان الوطنية التي تقوم بمتابعة وتفعيل تنفيذ الوسائل المعتمدة في الاستراتيجية .

ي. توفير الدعم المالي المناسب لتغطية المتطلبات اللوجستية، الأنشطة التدريبية والتثقيفية ضمن (موازنة برنامج استراتيجية الأمن الوطني ٢٠٢٥).

ك. حث جميع الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة ، والمحافظات ، لإعداد استراتيجيات وسياسات ، وخطط تنفيذية ، تستند الى استراتيجية الأمن الوطني وتنسجم مع أهدافها.

ملحق رقم (١)

التعريف بالمفاهيم الأساسية لاستراتيجية الأمن الوطني ٢٠٢٥ - ٢٠٣٠

١. مفهوم استراتيجية الأمن الوطني في الدولة : خطة شاملة ومتكاملة تضعها الدولة لحماية مصالحها العليا، وسيادتها، وأمن شعبها، من كافة التهديدات الداخلية والخارجية، من خلال استخدام جميع الإمكانات السياسية، والعسكرية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، ضمن رؤية طويلة الأمد ، لسياستها في حماية المصالح الاستراتيجية والتصدي للتحديات والتهديدات التي تضر بأمن و مصالح المواطن والدولة .

٢. مفهوم الامن القومي العراقي : منظومة إدارة المصالح الوطنية العليا للدولة ، لحماية كيانها من التحديات والمتغيرات التي تُهددها من الداخل والخارج ، وتأمين مصالحها الحيوية ، وتهيئة المتطلبات الملائمة لتحقيق أهدافها الاستراتيجية ومصالحها وعلاقاتها الإقليمية والدولية ، لتعزيز الأمن والاستقرار والسيادة والازدهار .

٣. البرنامج الحكومي : هو مجموعة من السياسات والخطط التي تضعها الحكومة لتحقيق أهدافها خلال فترة ولايتها. هذا البرنامج هو تعبير عن رؤية الحكومة تجاه القضايا الوطنية في مختلف المجالات، مثل الاقتصاد والتعليم والصحة والأمن والبنية التحتية. يتم وضعهُ عادة بعد تكليف فريق الحكومة عند توليها للسلطة ، ويعكس التزاماتها ووعودها الانتخابية للمواطنين.

٤. الرسالة : هي عبارة عن بيان يوضح الغرض من وجود المنظمة أو الدولة، ويحدد الاطار العام للأهداف الرئيسية التي تسعى لتحقيقها في إطار زمني محدد. كما تعكس الرسالة ، عادة ، الجوانب الأساسية لعمل المنظمة، بما في ذلك الجمهور المستهدف والأنشطة الأساسية.

٥. تبسيط الإجراءات : اليات وسياقات تسهيل الإجراءات البيروقراطية واختصارها واستخدام التكنولوجيا في تقديم الخدمات الحكومية، مما يسهم في تعزيز كفاءة الأداء وزيادة رضا المواطنين وتحقيق الأهداف التنموية ، مع اختصار الوقت و الجهد و الكلفة .

٦. التوازن بين المركزية و اللامركزية في الادارة : هو أن تبني نظاماً متوازناً بين المركزية واللامركزية، مع تفويض السلطات المحلية والاقليمية قدراً مناسباً من الصلاحيات والموارد لإدارة شؤونها، مما يعزز من التماسك الوطني ويقلل من الشعور بالتهميش في المحافظات والمؤسسات المختلفة، وفقاً للدستور والمصالح الوطنية العليا.

٧. المفهوم الشامل لـ (الأمن في إطار الدولة) : القدرة التي تتوفر لدى الدولة، لتمكينها من تأمين مصادر قوتها الداخلية والخارجية في شتى المجالات في مواجهة التحديات والمخاطر التي تهددها في الداخل أو الخارج ، وتمكنها من تهيئة الأوضاع والمناخ الملائمين لتأمين مصالحها بوصفها متطلبات وطنية رئيسة ، داخلياً وخارجياً بالشكل الذي يدفع عنها التهديدات باختلاف أبعادها، وبالقدر الذي يكفل لشعبها حياة مستقرة توفر له أقصى طاقة للنهوض والتقدم.

٨. **الأمن الإقليمي** : هو مفهوم أمني ذو مضمون جغرافي وسياسي في آن واحد ، جغرافي : لأنه يهتم بقضايا الأمن المتعلقة بإقليم جغرافي محدد الخصائص والعناصر ، وسياسي : لأنه يهتم بقضايا الأمن المتعلقة بهذا الإقليم من زاوية الرؤية السياسية والامنية لانظمة الدول الموجودة فيه .

٩. **الأمن الفردي** : هو تحقيق الطمأنينة والسكينة للفرد ، ويتداخل مع الأمن المجتمعي او الامن الجماعي ، فمجموع أمن الأفراد هو : أمن الجماعة ومفهوم أمن الجماعة هو أمن الفرد ، وما يفسد على الفرد أمنه يمكن أن يفسد على الجماعة أمنها ، ثم امن المجتمع ككل ، والعكس صحيح ايضا .

١٠. **الأمن الثقافي** : هو قدرة الدولة أو الأمة للحفاظ على ثقافتها ، وتراثها ، وأنماط السلوك، والاستهلاك، واللغة والاعراف السائدة فيها ، مع اعتماد الاليات والتشريعات والاجراءات المناسبة لحماية خصوصيتها من التشويه ، والعمل على تطويرها ومواكبتها للتطورات العامة للحياة .

١١. **مفهوم الأمن السياسي للدولة** : هو أحد الأبعاد الأساسية للأمن القومي ، ويُقصد به : حماية النظام السياسي للدولة من التهديدات الداخلية والخارجية التي تستهدف استقراره، وشرعيته، واستقلال قراره، وضمان استمرارية مؤسسات الحكم وسلامة العملية السياسية .

١٢. **الأمن الوقائي** : هو مجموعة من الاجراءات والتدابير الاستباقية التي تتخذها الدولة ، لرصد ومراقبة ومنع الجرائم او الهجمات او الازمات قبل حدوثها .

١٣. **الأمن الغذائي** : هو ضمان توفر الغذاء الآمن، الصحي والكافي لجميع رعايا الدولة بالكمية والنوعية اللازمتين للوفاء باحتياجاتهم الأساسية بصورة مستمرة ومنتظمة ويمكن الحصول عليه في الظروف الاعتيادية والأزمات .

١٤. **الامن الفكري** : هو حالة من الاطمئنان والاستقرار النفسي والعقلي التي يعيشها الفرد والمجتمع، بحيث يتم حماية منظومته الفكرية والثقافية من الانحراف أو التأثر بالأفكار الهدامة والمتطرفة، مع تعزيز قدرته على التفكير النقدي ومواجهة التحديات الفكرية بما يحقق التوازن بين الأصالة والانفتاح .

١٥. **مفهوم الأمن الإعلامي في الدولة** : هو حماية الدولة والمجتمع من التهديدات والمخاطر التي قد تنجم عن الاستخدام السلبي أو المعادي لوسائل الإعلام، وضمان توجيه الإعلام نحو خدمة الاستقرار والأمن الوطني، والحفاظ على القيم والثوابت والمصالح العليا للدولة .

١٦. **الأمن الصناعي** : هو منظومة وإجراءات حماية مقومات الصناعة الوطنية من التحديات ، وتطويرها ، لتعزيز أركان الامن القومي عموما والامن الاقتصادي والامن الاجتماعي على وجه الخصوص .

١٧. **الأمن الدوائي** : قدرة الدولة على توفير الأدوية وضمان جودتها وفعاليتها وسلامتها وسهولة الوصول اليها وقدرة الافراد على الحصول عليها للاستخدام، بحيث تكون متوفرة بشكل مستمر وآمن لجميع أفراد المجتمع. و يهدف إلى حماية الصحة العامة من خلال ضمان توافر الأدوية الأساسية بأسعار معقولة، ومنع انقطاع الامدادات الدوائية، والحد من تداول الأدوية المغشوشة أو غير المرخصة ، ويشمل الأمن الدوائي (ضمان الجودة والتأكد من أن الأدوية المتاحة فعّالة وآمنة) ، و(التوافر الذي يعني العمل على توفر الأدوية باستمرار في السوق لتلبية احتياجات المرضى) و (التوزيع العادل لكافة المناطق ، بما فيها المناطق النائية، بأسعار مناسبة) و (الاستخدام الأمثل) .

١٨. الخطر : هو احتمال وقوع ضرر أو أذى نتيجة ظرف أو سلوك معين ، يمكن أن يكون الخطر متعلقاً بعوامل طبيعية مثل (الكوارث الطبيعية) ، أو (حوادث ناتجة عن قرارات او اخطاء من البشر) مما يستدعي اتخاذ تدابير للوقاية أو التخفيف من آثاره .

١٩. الاستراتيجيات القطاعية : هي مجموعة الخطط أو السياسات طويلة الامد لتحقيق أهداف محددة ضمن قطاع معين (الزراعة ، أو الصناعة ، أو الخدمات ، أو التعليم ، أو الصحة) تركز على معالجة القضايا والتحديات الفريدة لكل قطاع ، وتوجيه الموارد والإجراءات نحو تعزيز الكفاءة والنمو في هذا القطاع .

٢٠. نقاط الارتكاز الاستراتيجي : هي العناصر أو المجالات الأساسية التي تستند إليها الدولة أو المؤسسة لتطوير استراتيجياتها وتحقيق أهدافها ، تمثل هذه النقاط مجالات القوة التي يمكن الاستفادة منها أو التوجهات التي يمكن تبنيها لتحقيق ميزة تنافسية.

٢١. القرار : هو اختيار أو حكم يتم اتخاذه بعد تقييم المعلومات أو الخيارات المتاحة ، بهدف تحقيق هدف معين أو حل مشكلة . يشمل اتخاذ القرار عملية تحليل الموقف ، أو تحديد البدائل ، أو تقييم العواقب المحتملة لكل خيار ثم اختيار الخيار الأنسب بناء على المعايير المحددة .

٢٢. التحليل : هو عملية تفصيلية تهدف إلى دراسة وتفسير المعلومات أو البيانات لفهمها بشكل أفضل او أتخاذ قرارات مستنيرة ، تتضمن هذه العملية تقسيم المعلومات إلى مكوناتها الأساسية ، أو تقييم كل مكون ، أو استخلاص الاستنتاجات بناء على البيانات المتاحة.

٢٣. البرامج : هي مجموعة الاجراءات المنتظمة لتنفيذ جزء تفصيلي من الخطط أو الأنشطة الموجهة لتحقيق أهداف محددة في فترة زمنية معينة .

٢٤. الدستور :هو الوثيقة القانونية الأساسية التي تحدد القواعد والمبادئ التي تنظم الحكم وتحدد الواجبات والمسؤوليات والاطر العامة لادارة وحماية المجتمع والدولة ونظامها وهيكليتها ورؤيتها السياسية وهويتها وخارطة مهامها والقوانين المطلوبة لتحقيق اهدافها العليا .

٢٥. التفكير الاستراتيجي : هي عملية عقلية تهدف إلى تحليل المستقبل والتخطيط له لتحقيق أهداف طويلة الأمد .

٢٦. الوعي الاستراتيجي : نشاط ادراكي وحدسي ينبع من ذات الفرد يهدف إلى توليد وتعزيز واستخدام قدرة التبصر بخصوص الأحداث المستقبلية التي يمكن تنميتها داخليا وخارجيا.

٢٧. التأهيل المجتمعي : عملية تهدف إلى تعزيز قدرة الأفراد والمجتمعات على المشاركة الفعالة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية من خلال مجموعة من الأنشطة والخدمات .

٢٨. الخطط الوظيفية : هي الخطط التي تتعلق بالوظائف الإدارية والمهام التي تتطلبها كل استراتيجية أو سياسة لتحقيق أهداف محددة مثل خطط الإدارة البشرية أو المالية أو التسويق .

٢٩. السياسة العامة للدولة : هي الإطار الذي يحدد التوجهات العامة للدولة في مختلف المجالات وتمثل الخطوط العريضة لكيفية تحقيق الأهداف الاستراتيجية ، والسياسات العمومية تتعلق بمجموعة واسعة من المجالات وتحديد القواعد العامة التي تعمل الحكومة على تنفيذها.

٣٠. **الخطة التنفيذية** : وثيقة تفصيلية تتضمن مجموعة من الإجراءات والخطوات المحددة التي يجب اتباعها لتحقيق أهداف معينة. تهدف إلى ترجمة الأهداف الاستراتيجية إلى أعمال وأنشطة قابلة للتنفيذ، حيث يتم تحديد الهدف منها والجهات المسؤولة والموارد المطلوبة، والأدوار، والمسؤوليات، والجداول الزمنية، والموارد المناسبة والكلف التخمينية ، ومعايير الأداء، بالإضافة إلى آليات المتابعة والتقييم ، أي أنها خارطة طريق عملية تتناول كيفية تحقيق الأهداف بفعالية وكفاءة . من خلال تنظيم العمل وتوجيه الفريق، وضمان أن جميع الأطراف المعنية على دراية بالمسار المطلوب للوصول إلى النجاح.

٣١. **الميزة النسبية** : مفهوم اقتصادي وتخطيطي يقضي بأن كل دولة أو فرد يجب أن يركز على إنتاج السلع أو تقديم الخدمات التي يمكنه إنتاجها بكفاءة أعلى أو تكلفة أقل مقارنة بالدول أو الأفراد الآخرين.

٣٢. **التهديدات** : هي المستوى المؤثر من التحديات عندما تدخل في إطار الخطورة القريبة لاحتمالية وقوع خطر أو ضرر على الأفراد أو المؤسسات أو الدول .

٣٣. **التهديدات المادية** : تشمل التهديدات التي تنطوي على مخاطر مادية مباشرة، مثل التهديدات الأمنية (كالهجمات الارهابية أو النزاعات المسلحة)، والتهديدات البيئية (مثل الزلازل أو الأعاصير)، والتهديدات التقنية (مثل الأعطال في الأنظمة).

٣٤. **التهديدات السيبرانية** : هي التهديدات المرتبطة باستخدام التكنولوجيا والإنترنت، وتتمثل في الهجمات الإلكترونية التي تستهدف نظم المعلومات، أو شبكات التواصل، أو قواعد البيانات، ويمكن أن تؤدي إلى سرقة البيانات أو تعطيل الخدمات أو التأثير على البنية التحتية.

٣٥. **المشاركة الفاعلة** : هي عملية يُسهم فيها الأفراد بفعالية وإيجابية في الأنشطة والمشاريع التي تهدف إلى تحقيق أهداف معينة أو تحسين ظروف معينة في المجتمع أو المؤسسة التي ينتمون إليهما. وتتطلب هذه المشاركة دورًا حقيقيًا وفعّالًا وليس حضوراً شكلياً ، حيث يبادر الأفراد بالتعبير عن آرائهم، وتقديم اقتراحاتهم، والمشاركة في اتخاذ القرارات ، والإسهام في تنفيذها لتحقيق التكامل بين الأفراد، وتعزز الشعور بالانتماء، وتحفز على الابتكار وتحقيق الأهداف المشتركة بكفاءة وفاعلية.

٣٦. **المتابعة التقويمية** : هي عملية مستمرة تهدف إلى رصد وتقييم تقدم العمل والعاملين وتطورهم على مدار فترة انجاز المهام وتنفيذ الخطط ، من أجل تحديد مدى تحقيق الأهداف المخططة. وتركز المتابعة التقويمية على ملاحظة أداء المسؤولين بكل مستوياتهم وبشكل دوري، وتجميع البيانات حول جوانب مختلفة من المهمة ، وتهدف هذه العملية إلى تقديم تغذية راجعة مستمرة ، تساعد صانعي و متخذي القرار على فهم نقاط القوة والضعف في الأداء والعمل على تحسينه ، مما يعزز من جودة العملية التنفيذية ويزيد من فاعليتها.

٣٧. **المصالح الحيوية للدولة** : هي مجموعة القضايا والاعتبارات التي تعد أساسية وضرورية لبقاء الدولة واستقرارها وتطورها. وتتمثل هذه المصالح في الأولويات والأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها، وتمثل العناصر الأساسية التي تتخذ الدولة كافة الإجراءات والتدابير المناسبة واللازمة لضمان تحقيقها أو حمايتها من أي تهديد أو تحدٍ .

٣٨. **الرؤية في إعداد الاستراتيجيات والسياسات العامة** : تعني الصورة المستقبلية المثلى أو الاتجاه الذي تسعى المؤسسة إلى تحقيقه. وتعد الرؤية نقطة الانطلاق في أي عملية إعداد استراتيجية أو وضع سياسات عامة؛ حيث توضح الحالة المستهدفة التي يجب أن تصل إليها المؤسسة في المستقبل وتحدد إطاراً عاماً لجهودها. وللرؤية أهمية كبيرة في (توجيه الجهود) و (تحفيز العاملين) وأصحاب المصلحة على رؤية الصورة الكلية والقيمة طويلة الأمد لما يسعون لتحقيقه .

٣٩. **القيم الجوهرية** : هي المبادئ الأساسية التي تؤمن بها المؤسسة أو الجماعة البشرية التي تشكل فئة محددة أو شعب واحد أو أمة معينة ، وتعدها جزءاً لا يتجزأ من هويتها ورسالة وجودها . هذه القيم تكون بمثابة الأساس الذي تبنى عليه السلوكيات، واتخاذ القرارات، وتحديد الأهداف، وتوجيه الأداء ، وتساعد في توجيه العمل الجماعي .

٤٠. **الاستقرار الأمني المستدام** : هو حصيلة قدرة واجراءات الدولة على خلق حالة من الأمان الدائم الذي يستمر على المدى الطويل داخل مجتمع أو دولة، ويعتمد على مجموعة من العوامل التي تساهم في الحفاظ على الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي ، ويتطلب التنسيق بين كافة القطاعات لتضمين جميع جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية في صياغة سياسات الاستقرار) .

٤١. **السيادة** : هي السلطة العليا والمطلقة التي تتمتع بها الدولة على إقليمها ، دون تدخل من أطراف خارجية. و هي عنصر أساسي في مفهوم الدولة الحديثة، لكونها تتعلق بقدرة الدولة على ممارسة سلطتها بشكل مستقل في المجالات السياسية، القانونية، الاقتصادية والعسكرية ، من خلال عدة أبعاد : مثل (السيادة الداخلية: وهي قدرة الدولة على ممارسة سلطاتها على سكانها وأراضيها من خلال وضع القوانين وتنفيذها وحماية النظام الاجتماعي والاقتصادي) و (السيادة الخارجية: وهي قدرة الدولة على تحديد علاقاتها مع الدول الأخرى وإبرام المعاهدات والاتفاقات الدولية واتخاذ مواقف سياسية بحرية دون تدخل من أطراف خارجية) و (السيادة القانونية: وهي قدرة الدولة على سنّ القوانين التي تنظم شؤونها الداخلية، وفرضها على جميع الأفراد والمؤسسات داخل حدودها) ، وتمثل السيادة أساس وجود الدولة ككيان مستقل في النظام الدولي، وهي مرتبطة بمفهوم الاستقلال السياسي والحرية في اتخاذ القرارات.

٤٢. **الأمن الإقليمي ضمن سياسة الدولة** : مجموعة التدابير والآليات التي تعتمدها مجموعة من الدول ضمن منطقة جغرافية معينة لضمان استقرارها وحمايتها من التهديدات الداخلية والخارجية ويرتبط هذا المفهوم بالتعاون بين الدول لتحقيق السلام والتوازن الأمني في المنطقة، و يمكن أن يشمل (التعاون العسكري: من خلال تشكيل تحالفات أو اتفاقات دفاعية بين الدول الأعضاء بهدف تأمين حدود المنطقة ضد أي تهديدات عسكرية) و (التعاون السياسي والدبلوماسي: عبر تبادل المعلومات، وحل النزاعات بطرق سلمية، والتنسيق بين الحكومات لتحقيق الاستقرار السياسي وتجنب النزاعات المسلحة) و (التحديات الاقتصادية: حيث تشمل تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الإقليمية لتفادي الأزمات الاقتصادية التي قد تؤثر سلباً على استقرار المنطقة) و (التحديات غير التقليدية: مثل

مكافحة الإرهاب، أو التعامل مع تدفقات اللاجئين، أو مواجهة الأوبئة والكوارث الطبيعية التي قد تؤثر على الأمن الإقليمي بشكل غير مباشر) .

٤٣. **المواطنة الصالحة** : سلوكيات وممارسات الأفراد الذين يؤدون واجباتهم تجاه مجتمعهم وبلدهم، ويحرصون على احترام القوانين والقيم الوطنية، ويسهمون بشكل إيجابي في تنمية مجتمعهم ، وهي صفة الشخص الذي يكون واعياً بحقوقه وواجباته، ويعمل لصالح المجتمع، ويشارك في الحفاظ على المصلحة العامة ، وتشمل عدة جوانب، منها (الالتزام بالقوانين: أي احترام القوانين والأنظمة والمحافظة على النظام العام) و (التطوع وخدمة المجتمع: بمعنى المشاركة في الأنشطة التطوعية ودعم المبادرات التي تخدم المجتمع) و (الاحترام والتسامح: ودليله معاملة الآخرين باحترام وتقبل التنوع الثقافي والاجتماعي) و (المسؤولية البيئية: المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية ذات النفع العام) و (المشاركة السياسية: الانخراط الإيجابي في الشؤون العامة، مثل التصويت والتعبير عن الرأي بشكل سلمي) و غيرها ، لذا فإنها تعد من القيم الأساسية لبناء مجتمع مزدهر ومستقر، حيث تساهم في تعزيز التماسك الاجتماعي ودعم التنمية الشاملة.

٤٤. **التعايش السلمي** : يشير إلى قدرة الأفراد أو الجماعات ذات الخلفيات الثقافية، الدينية، أو العرقية المختلفة على العيش بسلام واحترام متبادل داخل مجتمع واحد ، ويقوم التعايش السلمي على مبادئ قبول الآخر، والتسامح، والحوار، والتعاون إذ يسهم في خلق بيئة آمنة ومتناغمة) ، لذلك هو أساس مهم لبناء مجتمع متماسك ومنفتح، ويعزز القدرة على التفاعل بإيجابية مع التنوع الثقافي والاجتماعي.

٤٥. **الهوية الوطنية** : الرابط الذي يشتمل على مجموعة من السمات والخصائص التي تميز مجتمعاً أو أمة وتمنح أفرادها شعوراً بالانتماء ، وهي تتشكل من العناصر المشتركة بين الأفراد في مجتمع معين، وتشمل اللغة، والدين، والعادات والتقاليد، والتاريخ المشترك، والقيم الوطنية، والرموز الوطنية كالعلَم والنشيد الوطني ، إذ تؤثر أثراً بارزاً في (تعزيز الانتماء: حيث تجعل الأفراد يشعرون بالفخر والارتباط بوطنهم) و (ترسيخ الوحدة: لتجمع الأفراد تحت مظلة واحدة بغض النظر عن الفوارق الفردية او الهويات الفرعية ، المناطقية والدينية والقومية والطبقية) و (الحفاظ على التراث: إذ تعزز الهوية الوطنية أهمية الحفاظ على التراث الثقافي والتاريخي للأمة) و (الدفاع عن الوطن: بوصفها عاملاً اساسيًا للتشجيع على التضحية والعمل من أجل حماية الوطن وخدمة مصالحه) لذا فإنها الرابط العاطفي والمعنوي الذي يربط الأفراد بوطنهم ، ويعزز تماسك المجتمع ووحدته.

٤٦. **التخطيط الاستراتيجي لبناء الدولة وحماية مصالحها الحيوية** : هو عملية تخطيط شاملة تهدف إلى رسم مسار طويل الأمد لتحقيق أهداف الدولة الأساسية، وضمان استدامتها وأمنها وتطورها. يعتمد هذا التخطيط على تقييم الوضع الحالي ، وتحديد التحديات والفرص، ووضع استراتيجيات تضمن تحقيق المصالح الحيوية ، كالاستقرار الاقتصادي، والتنمية المستدامة، والحفاظ على سيادة الدولة ومكانتها الإقليمية والدولية ، بهدف بناء دولة قوية ومستقرة تستطيع أن تحافظ على مصالحها الحيوية، وتتعامل بفعالية مع التحديات المحلية والدولية، وتضمن رفاهية وأمن شعبها على المدى الطويل.

٤٧. **الأمن الصحي** : هو قدرة الدولة على حماية صحة مواطنيها وضمان توفير الرعاية الصحية اللازمة لهم في جميع الظروف، سواء في الأوقات العادية أو من خلال الأزمات الصحية مثل الأوبئة والكوارث الطبيعية والحروب. ويشمل مجموعة من التدابير والإجراءات التي تهدف إلى منع انتشار الأمراض، والاستعداد لمواجهة التهديدات الصحية، وضمان الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية الأساسية ، لذلك يُعد الأمن الصحي جزءًا أساسيًا من الأمن القومي، إذ يسهم في حماية حياة المواطنين وتعزيز استقرار المجتمع و الدولة.

٤٨. **الأمن الاقتصادي** : هو قدرة الدولة على تأمين استقرارها الاقتصادي وتوفير الظروف اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة والرفاهية لمواطنيها، وذلك من خلال حماية مواردها الاقتصادية ومواجهة التهديدات التي قد تؤثر على استقرار الاقتصاد. و يهدف إلى ضمان استدامة النمو الاقتصادي، وتقليل الفجوة الاقتصادية، وتوفير فرص العمل، وتحقيق الاستقرار المالي والنقدي ، لذا يعد الأمن الاقتصادي من العناصر الحيوية للأمن القومي، حيث يسهم في تعزيز الاستقرار الاجتماعي والسياسي ويزيد من قدرة الدولة على الصمود أمام الأزمات.

٤٩. **الأمن الاجتماعي** : هو قدرة الدولة والمجتمع على تعزيز الشعور بالأمان لدى الأفراد وتحقيق تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية وتقليل الفجوات الاقتصادية والاجتماعية ، مما يسهم في بناء مجتمع مترابط ومستقر ، ويعد جزءًا من الأمن القومي، حيث يسهم في خلق مجتمع متماسك يعزز من قدرة الدولة على مواجهة التحديات المختلفة.

٥٠. **الأمن السيبراني** : هو مجموعة من السياسات والإجراءات والتقنيات التي تهدف إلى حماية الأنظمة والشبكات الرقمية والمعلومات الإلكترونية من الهجمات والتهديدات التي قد تؤثر على أمن المعلومات وخصوصية الأفراد والمؤسسات. يشمل هذا المجال حماية البيانات من السرقة أو التلاعب أو الإتلاف، وضمان سلامة واستمرارية عمل البنية التحتية الرقمية ، ويتضمن الأمن السيبراني عدة جوانب رئيسية، منها (حماية البيانات والمعلومات: لضمان سرية البيانات وحمايتها من الوصول غير المصرح به، وحماية الشبكات الإلكترونية من الهجمات التي قد تستهدف نقل البيانات عبر الإنترنت أو داخل الشبكات المحلية، وضمان عدم تسرب أو تعطيل المعلومات) .

٥١. **الأمن البيئي** : هو حماية أساسيات حياة الأفراد والمجتمع ومؤسسات الدولة من التهديدات والمشاكل البيئية ، من خلال ادارة وحماية مواردها من النقص والتشويه والتلوث والاستنزاف حاضرا ومستقبلا، فضلا عن إعادة تأهيل البيئة ومعالجة مخاطرها ومشاكلها التي يمكن أن تقود الى تدهور مجتمعي .

٥٢. **التحديات الجيوسياسية** : هي التحديات الناتجة عن تفاعلات القوى السياسية والاقتصادية والجغرافية بين الدول في سياقها الجغرافي، والتي تؤثر على العلاقات الدولية والاستقرار الإقليمي والدولي. هذه التحديات ترتبط بتوزيع القوى على مستوى العالم، وتؤثر على الأمن القومي، والتنمية الاقتصادية، والبيئة السياسية في الدول ، وتشمل التحديات الجيوسياسية عدة عوامل، أهمها : (التنافس على الموارد الطبيعية: النزاعات على الموارد الاستراتيجية مثل النفط، والغاز، والمياه، والمعادن، والتي غالبًا ما تؤدي إلى صراعات إقليمية ودولية) و (التحالفات والتكتلات العسكرية أو

الاقتصادية بين الدول والتوترات الإقليمية بين دول تقع في المنطقة نفسها بسبب الحدود، أو القضايا الدينية أو العرقية أو السياسية، لذلك تُعَدُّ التحديات الجيوسياسية من القضايا الحيوية التي تتطلب استراتيجيات دبلوماسية واقتصادية وعسكرية مرنة وفعالة، حيث إن فهم هذه التحديات يمكن أن يساعد الدول على اتخاذ قرارات أكثر فاعلية في التعامل مع الأزمات والفرص الاقليمية والدولية.

٥٣. التنمية : هي عملية تحسين نوعية الحياة وزيادة رفاهية الأفراد والمجتمعات من خلال تعزيز مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والبشرية والثقافية. لتحقيق تقدم مستدام يشمل تحسين الوضع الاقتصادي، رفع مستوى التعليم والصحة، وتعزيز العدالة الاجتماعية، مع ضمان الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة ، والتنمية ليست مجرد تحقيق نمو اقتصادي، بل هي عملية شاملة تسعى إلى تحسين جوانب الحياة كافة لضمان استدامة رفاهية الإنسان والبيئة على المدى الطويل.

٥٤. الأمن الاقتصادي : هو قدرة الدولة أو المجتمع على ضمان استقرار الاقتصاد الوطني وحمايته من التهديدات والمخاطر التي قد تؤثر على نموه أو استدامته. و يشمل ضمان توافر الموارد الأساسية التي يحتاجها المجتمع، مثل الطاقة، والغذاء، والمياه، والعمالة، والمال، والقدرة على تأمين البنية التحتية اللازمة للنمو الاقتصادي ، وأركانه تعتمد على قدرة الحفاظ على : (استقرار الأسواق المالية: لضمان استمرارية النشاط الاقتصادي وتوفير الائتمان والاستثمار) و (توفير سلع وخدمات أساسية: مثل المواد الغذائية والطاقة والمياه) و (الحفاظ على استقرار الأسعار: للحد من التضخم وتوفير مستوى معيشة مستقر للمواطنين) و (التنوع الاقتصادي: لتقليل الاعتماد على قطاع واحد أو على مصادر معينة، ومن ثم تقليل المخاطر الاقتصادية.

٥٥. مفهوم النظام السياسي في الدولة : هو مجموعة القواعد والهياكل التي تنظم السلطة في الدولة وتدار من خلالها شؤون الدولة، و يشمل المؤسسات والقوانين والآليات التي تُتخذ بها القرارات السياسية وتُنفذ، ويحدد شكل الحكم، وطبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم .

٥٦. التواصل الاستراتيجي : هو استعمال وسائل الاتصال المختلفة بشكل مدروس ومنظم لتحقيق أهداف محددة على المدى الطويل ، ويشمل مرتكزات أساسية ، أهمها (التخطيط المدروس) و (الرسائل الموجهة) و (الوسائل المناسبة) و (التقييم والمتابعة لردود الأفعال وتحليل تأثير الرسائل على الجمهور، وإجراء التعديلات اللازمة لضمان تحقيق الأهداف) .

٥٧. التواصل الحكومي الفاعل : هو منهج تحسين استراتيجيات وأساليب الاتصال وتطويرها بين الحكومة والمواطنين، وكذلك بين الحكومة والمؤسسات الأخرى، سواء كانت محلية أو دولية. بهدف تعزيز الشفافية، وتحقيق الفهم المشترك، وتعميق الثقة بين الحكومة والجمهور، ومن ثم دعم العملية السياسية وتحقيق الأهداف التنموية ، ويتحقق بواسطة متطلبات ، أهمها : (الشفافية والمصداقية) ، و (التفاعل الفعال لتعزيز الحوار بين الحكومة والمواطنين بوساطة القنوات المختلفة مثل الإنترنت، وسائل الإعلام، ووسائل التواصل الاجتماعي ، اضافة الى التعليم والتوعية ونشر المعلومات حول السياسات الحكومية، القوانين، والمبادرات الوطنية لضمان فهم المواطنين لحقوقهم وواجباتهم) و (الاستماع لآراء المواطنين وإشراك الجمهور في عملية صنع القرار بوساطة استطلاعات الرأي، اللقاءات

العامة، أو المنصات الإلكترونية التي تسمح لهم بالتعبير عن أفكارهم ومقترحاتهم) و (تعزيز التعاون بين مختلف الجهات الحكومية من أجل تبادل المعلومات والموارد بشكل فعال) .

٥٨. القيادة : عملية توجيه وتحفيز الأفراد أو الجماعات نحو تحقيق أهداف معينة. وهي القدرة على التأثير في الآخرين، وإلهامهم، وتوجيههم بما يحقق مصلحة جماعية أو هدف مشترك. والقيادة لا تقتصر على الصلاحيات الرسمية، بل تتعلق بالقدرة على التأثير الإيجابي في الآخرين بطرق تؤدي إلى تحسين الأداء وتحقيق النتائج.

٥٩. مفهوم مؤسسات المجتمع المدني في الدولة : هي جميع التنظيمات والهيئات غير الحكومية وغير الربحية، التي يُنشئها المواطنون بشكل طوعي، بهدف التعبير عن مصالحهم، أو تقديم خدمات محددة لقطاعات او فئات محددة ، أو الدفاع عن قضايا محددة ، وتشمل كافة (الجمعيات الخيرية ، والمنظمات غير الحكومية (NGOs) ، والنقابات والاتحادات المهنية ، والمنتديات الثقافية والفكرية) ، ويتركز دورها في تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، و نشر الوعي والثقافة والحقوق ، و مراقبة أداء الحكومة وتعزيز الخدمات ، وكشف الفساد تحقيق الرقابة المجتمعية على السلطة ، والدفاع عن حقوق الإنسان والحريات العامة و خلق فضاء للحوار والسلم المجتمعي ، و ردم الفجوة بين الحكومة والشعب ، و الإسهام في الاستجابة للطوارئ والكوارث ، ودعم الفئات الهشة والمهمشة (مثل الأيتام، ذوي الاحتياجات الخاصة ، المرضى ، ... الخ).

ملحق رقم (٢)

التشكيلة الوطنية لمهمة الاستراتيجية :

اللجنة الوطنية لاستراتيجية الأمن الوطني العراقي في مستشارية الأمن القومي وتشكيلات الفريق الوطني لمتابعة وتفعيل تنفيذ الإستراتيجية

١. الإشراف والتوجيهات المباشرة : مستشار الأمن القومي .
٢. اللجنة الدائمة لاستراتيجية الأمن الوطني في مستشارية الأمن القومي .
٣. منسقي تشكيلات الفريق الوطني .
٤. تشكيلات الفريق الوطني :
   أ. فريق ممثلي الجهات الرئاسية .
   ب. فريق ممثلي الوزارات الأمنية والأجهزة الاستخبارية .
   ج. فريق ممثلي الوزارات المدنية .
   د. فريق ممثلي الهيئات والجهات غير المرتبطة بوزارة .
   ه. فريق ممثلي المحافظات العراقية بما فيها محافظات إقليم كوردستان .
   و. فريق ممثلي النقابات والاتحادات والجمعيات العلمية .
   ز. فريق ممثلي المؤسسات الأكاديمية من الجامعات والكليات والمراكز البحثية .
   ح. فريق ممثلي المنظمات غير الحكومية ـ العراقية .
   ط. فريق الاعلام والتثقيف .
٥. ممثلي الجهات الدولية الساندة .
٦. سكرتارية المهمة ـ (المركز الوطني للتخطيط المشترك ، والجهد الساند) - مستشارية الأمن القومي.

ملحق رقم (٣)

تقييم الإستراتيجيتين الأولى والثانية للأمن القومي العراقي

١. تقييم موجز للتجربة الأولى لإعداد أول إستراتيجية للأمن الوطني في العراق (إستراتيجية الأمن القومي ـ العراق أولاً ـ ٢٠٠٧ – ٢٠١٠)

أ. كانت التجربة الأولى في العراق بإشراف مستشار الأمن القومي وتنفيذ المركز الوطني للتخطيط المشترك، ولجنة عمل مشتركة من مسؤولي الدوائر والملفات الرئيسية في المستشارية وممثلي كل الجهات الرسمية وقطاعات المجتمع العراقي.

ب. اعتماد هيكلية تعتمد المحاور (المجالات) والقطاعات الرئيسية لأمن المجتمع والدولة.

ج. موارد بشرية قليلة جداً للجهد السكرتاري من (المركز الوطني للتخطيط المشترك).

د. الاعتماد على مشاركة كل مؤسسات الدولة وقطاعات المجتمع واضح جداً ، فضلاً عن مشاركة خبراء من الجهد الدولي الساند من البعثات الدبلوماسية والإستشارية المخولة للعمل في العراق.

هـ. تم مناقشة المسودات ومراحل الإعداد مع جميع السلطات (القانونية ، التشريعية ، الدينية ، إقليم كوردستان ، الرئاسات الثلاثة ، القيادات السياسية والإجتماعية) .

و. كان دور ممثلي القوات والبعثات والمنظمات الأجنبية بسيطاً و شكلياً جداً ، واستشاري ، ثانوي ، على الرغم من قوة وجودهم في تلك المرحلة.

ز. تم اقرارها في مجلس وكلاء الأمن الوطني ثُم في مجلس الأمن الوطني، وتم إعتمادها بموجب توجيه من رئيس مجلس الوزراء في حينها، بوصفه قائداً عاماً للقوات المُسلحة.

ح. كان مستوى الإعلان عنها بشكل رسمي وجهد إعلامي من خلال مؤتمر صحفي ، تلاه نشاطات إعلامية وبرامج وندوات كثيرة ، في ظل ظروف أمنية معقدة ومُربكة جداً .

ط. تزامنت فترة إعدادها وتنفيذها مع واقع مليء بمشاكل وأزمات سياسية وأمنية ومجتمعية كبيرة ومتشعبة.

ي. تم اعدادها وإنجازها بجهد وطني داخل العراق مع تنفيذ بعض ورش العمل والدورات التطويرية لجهات وطنية أو منظمات دولية ، كان تنفيذها كلها داخل العراق.

٢. تقييم موجز للتجربة الثانية لاعداد (استراتيجية الأمن الوطني) :

أ. كانت التجربة الثانية في العراق بإشراف مستشار الأمن القومي وتنفيذ مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية.

ب. لم تعتمد سقف زمني محدد.

ج. اعتمدت هيكليتها على منهج مستويات المخاطر والتهديدات.

د. اشتملت على جداول ومرفقات كثيرة لأوزان المخاطر والتهديدات وتفاصيل تنفيذية كثيرة.

هـ. تم اقرارها في مجلس الوكلاء ومجلس الأمن الوطني ومجلس الوزراء على الرغم من وجود الكثير من الملاحظات التي لم يتم معالجتها فيها.

و. حجم الموارد البشرية واللوجستية كبيرة نسبةً الى التجربة الأولى لمركز النهرين للدراسات الإستراتيجية.

ز. كان الدور الساند للبعثات الأجنبية والمنظمات الدولية كبيراً وواضحاً ، في مراحل إعدادها وترتيب محاورها.

ح. تم رصد حالات ضعف في بعض النصوص من جانب ، وتطور مهم في بعض الجداول .

ط. تم تحديث الاستراتيجية محل البحث ، وإعداد محاور مهمة منها في جوانب التحديات ونقاط الضعف والمصالح الوطنية والتهديدات ، ضمن نشاطات واجتماعات وايفادات خارجية لدول متعددة (تركيا ، لبنان ، أمريكا ، بريطانيا) .

٣. أهم التحديات التي واجهت الإستراتيجيتين السابقتين في مستوى اعتمادهما وإنفاذهما والتفاعل معهما :

أ. عدم وجود صفة الإلزام أو القوة القانونية لاعتماد الإستراتيجية ووجوب تنفيذ محاورها ومضامينها.

ب. التفاوت في التفاعل الجاد مع أهداف الإستراتيجيتين من رؤساء أغلب السلطات العليا والوزارات والمؤسسات الحكومية.

ج. الظروف القاسية التي مرت بها الدولة والتحديات الكبيرة (الأمنية ، الإقتصادية ، المجتمعية) خلال الفترات السابقة.

د. ضعف موارد وصلاحيات اللجان الوطنية المسؤولة عن تفعيل الاستراتيجيات ، ومتابعة تنفيذها وتقويم سياقات العمل مع الجهات المعنية لتحقيق أهداف الإستراتيجية.

هـ. عدم الوضوح (أو تفصيل) بعض محاور ونصوص الاستراتيجيات ، وتقصير بعض الجهات القطاعية في وضع خطط تنفيذية لمهامهم ضمن ، والتلكؤ في تنفيذ خطة عمل فريقي الإعداد والمتابعة للاستراتيجيات المقصودة ، مما سمح بحالات اللبس و الإجتهاد أو التغاضي .

و. التغيرات المستمرة في مراكز صناعة القرار أو اتخاذه.

ز. لا يزال الجانب التعبوي (الساند) و (الناقد لوثيقة الإستراتيجية) غير فاعل وضعيف (دور المواطن ، الإعلام ، المنظمات غير الحكومية ، الخطاب الديني) .

ح. عدم إستكمال فرق العمل المسؤولة بتفعيل الإستراتيجية داخل المؤسسات الرسمية بشكل مناسب ومؤهلات كافية لهذه المهمة.

ط. إهمال الكوادر العليا في مكاتب الهيئات الرئاسية الثلاثة واللجان البرلمانية ، والنقابات والإتحادات ، والإعلام لدور الإستراتيجية وأهميتها في تحقيق الأهداف الأهم والأكثر خطورة في حياة المواطن وسلامة وأمن وإستقرار المجتمع والدولة .

ملحق رقم (٤) - المخططات التوضيحية

المخطط رقم (١) : مخطط توضيحي

مصادر ومدخلات استراتيجية الامن الوطني العراقي (٢٠٢٥-٢٠٣٠) ومخرجاتها

وفق محاور ومتطلبات الامن القومي (المصالح الوطنية والتهديدات ، والتحديات ، ووسائل المعالجة) على المستوى الوطني

المخطط رقم (٢) : مخطط توضيحي لهيكلية خارطة الشراكة لإعداد استراتيجية الأمن الوطني – ومتابعة تنفيذها – وتحقيق أهدافها

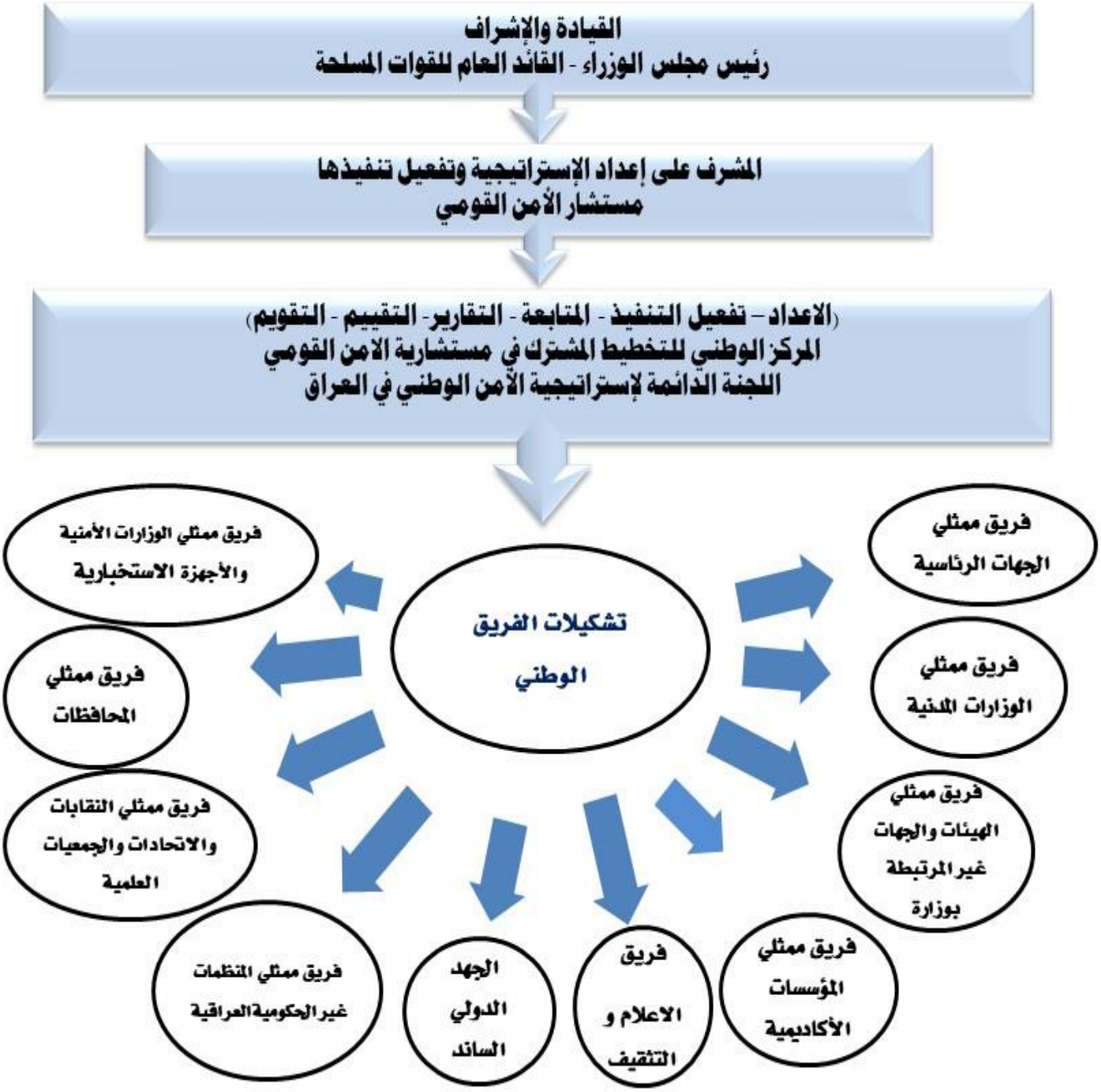

ملحق رقم (٥)

قائمة المراجع والمصادر المعتمدة لإعداد الاستراتيجية

١. الدستور العراقي النافذ للعام ٢٠٠٥ .

٢. التشريعات والقوانين العراقية النافذة بشكل عام وقوانين الوزارات الأمنية والأجهزة الأستخبارية خصوصا، ومنها ما يأتي:

أ. قانون الاستثمار العراقي رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ و تعديلاته.

ب. القانون رقم (١٠) لسنة ٢٠١٢ الخاص بدعم المشاريع الصغيرة المدرة للدخل.

ج. قانون رقم (٣١) لسنة ٢٠٢١ الخاص بإنضمام جمهورية العراق الى اتفاقية باريس الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الاطارية لتغير المناخ العام.

د. قانون حماية المنتج المحلي رقم (١١) لسنة ٢٠١٠ المعدل.

ه. قانون رقم (٣١) لسنة ٢٠١٢ الخاص بديوان الرقابة المالية

و. قانون رقم (٣٠) لسنة ٢٠١١ و قانوني الشركات المؤسسة رقم (٢١و٢٢) لسنة ١٩٩٧ المعدل لهيئة النزاهة والكسب غير المشروع.

ز. قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنوات المالية (٢٠٢٣،٢٠٢٤،٢٠٢٥) رقم (١٣) لسنة ٢٠٢٣.

ح. قانون براءة الاختراع رقم (٦٥) لسنة ١٩٧٠.

ط.قانون حماية المؤلف رقم (٣) لسنة ١٩٧١.

ي. قانون رقم (١٥) لسنة ٢٠٢١.

ك.قانون الاستثمار رقم (٦٤) لسنة ٢٠٠٧ الخاص في تصفية النفط الخام.

ل. قانون الحماية الاجتماعية رقم (١١) لسنة ٢٠١٤.

م. قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال رقم (١٨) لسنة ٢٠٢٣.

ن. قانون المنظمات الغير حكومية رقم (١٢) لسنة ٢٠١٠.

س.قانون حقوق ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة رقم (٣٨) لسنة ٢٠١٣.

ع. قانون وزارة التربية رقم (٢٢) لسنة ٢٠١١ .

ف. قانون الطيران المدني رقم (١٤٨)لسنة ١٩٧٤ المعدل.

ص.قانون الصحة العامة رقم (٨٩)لسنة ١٩٨١.

ق. قرار مجلس الوزاراء (٣١٢) لسنة ٢٠٢١ الخاص بالعمل الجاد لمكافحة التصحر.

ر. نظام صندوق العراق للتنمية رقم (٣) لسنة ٢٠٢٣ .

ش.قرار مجلس الوزراء رقم ٣٧٩ لسنة ٢٠١٦.

ت. قرار مجلس الوزراء المرقم (٢٤٠٤٣) لسنة ٢٠٢٤ المعدل لقرار مجلس الوزراء المرقم (٢٤٠٠٧) لسنة ٢٠٢٤ المتعلق بعودة النازحين.

ث. قرار مجلس الوزراء المرقم (٢٣٥٧٢) لسنة ٢٠٢٣.

خ. قرار مجلس الوزراء رقم (١٣٨) لسنة ٢٠١٧الخاص بالحوكمة الالكترونية واتمتة مؤسسات الدولة.

٣. المنهاج الوزاري والبرنامج الحكومي النافذ .

٤. استراتيجية الامن القومي الاولى في العراق (العراق اولا) للأعوام ٢٠٠٧ – ٢٠١٠ .
٥. استراتيجية الامن القومي الثانية في العراق للأعوام ٢٠١٠ – ٢٠١٤ .
٦. خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨ – ٢٠٢٢ .
٧. الاستراتيجيات والسياسات الوطنية الرسمية :

أ. الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الارهاب في العراق .
ب. السياسة الوطنية للتأهيل المجتمعي للمناطق المحررة من عصابات داعش الارهابية .
ج. الخطة الإستراتيجية لوزارة الداخلية للأعوام (٢٠١٩-٢٠٢٣) .
د. السياسة الوطنية للحفاظ على ممتلكات الدولة بحال تعرضها الى اي عمل ارهابي او تخريبي يؤدي الى فقدان السيطرة الأمنية والأدرية عليها .
ه. سياسة وزارة الدفاع (٢٠٢٢-٢٠٢٦) ، المرفقة بكتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء / دائرة التنسيق الحكومي وشؤون المواطنين بالعدد (ت.ح.م/٢/٨٤٢٤) في ٢٠٢٣/٢/٢٠ .
و. السياسة الوطنية لتنظيم الاسلحة وحصرها بيد الدولة ٢٠٢١-٢٠٣٠ .
ز. الخطة الإستراتيجية المحدثة لوزارة العدل ٢٠١٨-٢٠٢٢ .
ح. إستراتيجية هيئة النزاهة الإتحادية .
ط. الخطة الإستراتيجية لوزارة الزراعة للأعوام (٢٠١٥-٢٠٢٥) .
ي. الخطة الإستراتيجية للأمانة العامة لمجلس الوزراء (٢٠١٩-٢٠٢٣) .
ك. إستراتيجية وزارة الشباب والرياضة المعتمدة .
ل. استراتيجية مكافحة التطرف العنيف المؤدي الى الإرهاب .
م. الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات في العراق (٢٠٢٥-٢٠٣٠)
ن. الاستراتيجية الوطنية للإدارة المتكاملة للحدود في العراق ٢٠٢٥ – ٢٠٣٠ .
س. الخطة الوطنية للسكرتارية الدائمة لتطوير جهوزية فرق الـ CBRN في العراق .
ع. السياسة الوطنية لإدارة ملف النازحين في العراق .
ف. ملف (البرنامج الوطني للوعي الامني – وتعزيز الشراكة الفاعل بين المواطن ورجل الامن لحماية المجتمع والدولة).
ص. الاستراتيجية الوطنية لمواجهة تهديدات اسلحة الدمار الشامل في العراق .
ق. الاستراتيجية الوطنية للأمن الكيميائي في العراق .
ر. إستراتيجية وزارة الصحة والبيئة ٢٠١٨-٢٠٢٢ .
ش. الحملة الوطنية لتعزيز السلامة العامة وثقافة الدفاع المدني للتعامل مع الحوادث الارهابية ٢٠١٩.
ت. الإستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم العالي في العراق (المركز والإقليم) الملخص التنفيذي.
ث. الخطة الإستراتيجية ٢٠١٨-٢٠٢٢ مع خطة المتابعة لوزارة الإعمار والإسكان.
خ. الدراسة الاستراتيجية لموارد المياه والاراضي في العراق (اعداد وزارة الموارد المائية ٢٠٢٣) .
ب. الاستراتيجيات والسياسات والخطط والسياقات الوطنية المعتمدة في مستشارية الامن القومي – المركز الوطني للتخطيط المشترك (٤٦٣) ملف .

٨. الاستراتيجيات الامن القومي الأجنبية :

أ. إستراتيجية الأمن القومي الألماني ٢٠٢٣ .

ب. إستراتيجية الأمن القومي الباكستاني ٢٠٢٢-٢٠٢٦ .

ج. إستراتيجية الأمن القومي الروسي ٢٠١٥ .

د. إستراتيجية عالمية لسياسة الإتحاد الأوربي الخارجية والأمنية حزيران ٢٠١٦ .

ه. بوصلة إستراتيجية للأمن والدفاع من إجل إتحاد أوربي يحمي مواطنيه وقيمه ومصالحه ويسهم في تحقيق السلم والأمن الدوليين (الإتحاد الأوربي) ٢٠٢٣ .

و. إستراتيجية الأمن القومي الإسبانية ٢٠٢١ .

ز. إستراتيجية الأمن القومي الإسباني لعام ٢٠١٧ .

ح. إستراتيجية الأمن القومي الامريكي لعام ٢٠٢٢ .

ط. إستراتيجية حلف شمال الأطلسي (الناتو) ٢٠٢٢ .

ي. إستراتيجية الدفاع الفرنسية للعام ٢٠٢٢ .

ك. إستراتيجية الأمن القومي البريطانية ومراجعة إستراتيجية للدفاع والأمن لعام ٢٠١٥ .

ل. إستراتيجية الأمن القومي اليابانية ٢٠١٣ .

م. المبادئ التوجيهية لبرنامج الدفاع الوطني الياباني للعام المالي ٢٠١٤ وما بعده .

٩. الاوراق المهمة الساندة :

أ. ورقة مكتب نائب مستشار الامن القومي لاقتراح محاور الاستراتيجية ٢٠٢١ .

ب. ورقة وزارة العمل والشؤون الإجتماعية بخصوص إستراتيجية الأمن الوطني ٢٠٢١-٢٠٢٦ ، والمرفقة بكتابهم (٤٣٣٨) في ٢٠٢١/٢/١٧ .

ج. ملاحظات ومقترحات مكتب رئيس مجلس الوزراء – الدكتور عقيل الخزعلي – مستشار رئيس مجلس الوزراء لشؤون التنمية الإدارية المحترم :

أولا. الملاحظات الواردة بمذكرة السيد المستشار ذي العدد (٢٣٠٠٤٠) المؤرخة في ٢٠٢٣/٦/٢٠ ، مرفق كتاب مكتب رئيس مجلس الوزراء ذي العدد (٢٣٩٥٣٠٦/٣٠٢٩) المؤرخ في ٢٠٢٣/٧/٣ .

ثانيا. المحاضرة الموسومة (مقاربات في التفكير الاستراتيجي المستدام لأمن الدولة) ، مرفق كتاب مكتب رئيس مجلس الوزراء ذي العدد (٢٣٣٥٧٨١/٣٠٢٩) المؤرخ في ٢٠٢٣/١٢/٥ .

ثالثا. الملاحظات المدرجة في مرفق كتاب مكتب رئيس مجلس الوزراء (سري وعاجل جدا) ذي العدد (٢٤٨٣٥١٨/٣٠٢٩) المؤرخ في ٢٠٢٤/٤/٩ .

رابعا. مقترح حول موضوع (النهج الاستراتيجي لسياسة الامن الوطني العراقي) مرفق كتاب مكتب رئيس مجلس الوزراء (سري وعلى الفور) ذي العدد (٢٤٨٩٢٠٤/٣٠٢٩) المؤرخ في ٢٠٢٤/١٠/١٦.

خامسا.(ملحوظات تحليلية عن المسودة المعدلة لاستراتيجية الامن الوطني العراقي ٢٠٢٥-٢٠٣٠) و (مسودة وثيقة سياسات تتعلق بإعداد استراتيجية الامن الوطني وتنفيذها) و (وثيقة مقترحة لصياغة النهج الاستراتيجي لسياسة الامن الوطني والمجالات والمستويات والمراحل والمتطلبات المتعلقة

بها) ، مرفق كتاب مكتب رئيس مجلس الوزراء (عاجل جدا) ذي العدد (٣٠٢٩/٢٥٠٧٥٩٠) المؤرخ في ٢٠٢٥/٢/٢٥ .

سادسا. (مقترح استراتيجية الامن الوطني) الواردة الينا رفقة كتاب مكتب رئيس مجلس الوزراء (عاجل جدا) ذي العدد (٣٠٢٩/٢٥٠٩٦٧٧) المؤرخ في ٢٠٢٥/٣/١٣

سابعا. الكتابين الصادرين من ملتقى بحر العلوم للحوار والموسومين (السيادة الوطنية والمصالح العليا) و (الوثيقة الوطنية للسيادة) ، مرفق كتاب مكتب رئيس مجلس الوزراء ذي العدد (٣٠٢٩/٢٤١٢٢٠٤) المؤرخ في ٢٠٢٥/٤/١٥ .

د. ملاحظات ومقترحات الامانة العامة لمجلس الوزراء بموجب كتابهم (سري وعاجل) ذي العدد (ت.ر/٣/١/٤٢/٣٠٩٦) المؤرخ في ٢٠٢٣/٦/٢١ .

هـ. الملاحظات والمقترحات المطروحة في جلسة مجلس الوزراء رقم (٣٦) المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٤/٩/٣ .

و. الملاحظات والمقترحات المطروحة في الاجتماع المنعقد برئاسة السيد رئيس مجلس الوزراء المحترم بتاريخ ٢٠٢٥/٢/٣ وفريق الامر النيابي رقم (١) في ٢٠٢٥/١/٧ المكلف بمتابعة الفريق الوطني لإعداد لاستراتيجية الأمن الوطني (العراق أولاً) – ٢٠٢٤–٢٠٢٨ ، ورئيس اللجنة الدائمة لاستراتيجية الامن الوطني.

ز. الملاحظات والمقترحات المطروحة في اجتماع فريق الامر النيابي رقم (١) في ٢٠٢٥/١/٧ المكلف بمتابعة الفريق الوطني لإعداد لاستراتيجية الأمن الوطني (العراق أولاً) – ٢٠٢٤–٢٠٢٨ ، مع معالي مستشار الامن القومي – السيد قاسم الأعرجي المحترم ورئيس وأعضاء اللجنة الدائمة لاستراتيجية الأمن الوطني (العراق أولاً) – ٢٠٢٥–٢٠٣٠ في مستشارية الامن القومي بتاريخ ٢٠٢٥/٢/٢٠

ح. ملاحظات ومقترحات الجهات الممثلة في الفرق الساندة والجهات القطاعية التي وردت الى اللجنة الدائمة لاستراتيجية الامن الوطني في مستشارية الامن القومي .

الملحق رقم (٦)

خطة عمل اللجنة الدائمة لاستراتيجية الأمن الوطني

والفريق الوطني لممثلي كافة مؤسسات الدولة وفئات المجتمع العراقي ،

لمتابعة وتفعيل تنفيذ استراتيجية الامن الوطني العراقي

(العراق أولا) ٢٠٢٥-٢٠٣٠

إستناداً إلى المادة (١١٠) من الدستور ، وقرار مجلس الأمن الوطني رقم (١٠) لسنة ٢٠٢٥ ، وتوجيه مجلس الوزراء في الجلسة (٣٦) المنعقدة في ٢٠٢٤/٩/٣ ، وتوجيهات السيد رئيس مجلس الوزراء القائد العام للقوات المسلحة المحترم ، والسيد مستشار الأمن القومي المحترم ، تم اعتماد خطة عمل اللجنة الدائمة والفريق الوطني المسؤول عن متابعة وتفعيل تنفيذ استراتيجية الأمن الوطني العراقي ، وفقاً لما يأتي :

١. اعتماد المبادئ والمرتكزات الوطنية المعتمدة لإعداد الاستراتيجية ، المدرجة في الفقرة (٤) من الاستراتيجية ، والمؤشرات المتوقعة من تنفيذ الاستراتيجية المدرجة في الفقرة (٨-أ-سابعا) من الاستراتيجية ، كوحدات قياس ومعايير لضامين واجراءات هذه الخطة ومتطلبات تنفيذها .

٢. المتطلبات التنظيمية :

أ. تحديث مهام تشكيلات الفريق الوطني حسب محاور واهداف الاستراتيجية ، والقطاعات ، ومسؤوليات الجهات و تخصصها ، والتزاماتها القانونية والمهنية .

ب. استكمال اعداد الخطط التنفيذية لمحاور الاستراتيجية وفق الوسائل المحددة لتحقيق أهدافها ، وتحديد الجهات المسؤولة عن تنفيذها ، ومتابعة إنجازها .

ج. اعتماد برامج وطنية للتثقيف والتدريب، والتواصل الاستراتيجي ، لتطوير الجوانب المعرفية والثقافة العامة في مجال أهمية الاستراتيجية لكافة مؤسسات وفئات المجتمع والدولة .

د. إصدار الأمر الديواني الخاص بمهام الفريق الوطني في ضوء الهيكلية والسياقات المعتمدة في مهام إعداد الاستراتيجية ومتابعة وتفعيل تنفيذها على المستوى الوطني.

هـ. اعتماد (جدول متابعة تفصيلي) لتثبيت موقف وإجراءات الجهات المسؤولة عن إنجاز ، أو متابعة وتفعيل ، تنفيذ وسائل تحقيق الأهداف الإستراتيجية .

و. تشكيل فريق (منسقي تشكيلات الفريق الوطني المسؤول عن متابعة تنفيذ الإستراتيجية) ليعمل مع اللجنة الدائمة للإستراتيجية في مستشارية الأمن القومي ، ضمن مهام ومسؤوليات خطة عمل تنفيذ المهمة .

ز. استثمار وتفعيل الجهد الوطني الساند من مجلس النواب العراقي الموقر ، لدعم جهود ومتطلبات تنفيذ الاستراتيجية من خلال (اصدار الاوامر والقرارات النيابية لاعتماد الاستراتيجية وتفعيلها ودعم وسائل تحقيق اهدافها ، والتأكيد على أهمية الالتزام بها ، ومتابعة الجهات التنفيذية ومراقبة وتقييم أدائها في اطار محاور واهداف الاستراتيجية) و(دعم متطلبات عمل اللجنة الدائمة في المستشارية والفريق الوطني المسؤول عن هذه المهمة) ، وتفعيل عنصر الجزاء والالزام القانوني الذي يوجب المسائلة القانونية عند المخالفة والتسويف في تنفيذ وسائل تحقيق اهداف الاستراتيجية والالتزام بها .

ح. استثمار الجهد الدولي الساند ، لتقديم الإستشارة والدعم اللوجستي والتدريب والتطوير للجنة الدائمة وسكرتاريتها ، وتشكيلات الفريق الوطني .

ط. تقوم اللجنة الدائمة للاستراتيجية بتشكيل الفرق الفرعية الساندة التالية ، باشراف رئيس اللجنة الدائمة ، ورئاسة ممثلي الجهات ذات العلاقة ، وفق متطلبات انجاز المهمة مدار البحث ، وكما يأتي :

اولا. فريق التحليل الاستخباري الدائم – برئاسة ممثل جهاز المخابرات الوطني العراقي في الفريق الوطني للمهمة .

ثانيا. فريق التواصل الاستراتيجي – برئاسة ممثل شبكة الاعلام العراقي ، العضو في الفريق الوطني للمهمة .

ثالثا. فريق الادارة الالكترونية لنظام التواصل الآمن والمتابعة واعداد التقارير والتقييمات الرقمية ، برئاسة ممثل وزارة الداخلية (المختص بالامن السيبراني) .

رابعا. فريق المتابعة الميداني ، لزيارة مواقع العمل ، ولقاء الجهات المعنية بتنفيذ وسائل تحقيق اهداف الاستراتيجية ، برئاسة رئيس اللجنة الدائمة للاستراتيجية وعضوية (منسقي تشكيلات الفريق الوطني للمهمة) .

خامسا. اية فرق او لجان فرعية ، فنية او ادارية ، حسب متطلبات انجاز المهمة .

ي. تعزيز التنسيق الفاعل والمستمر بين الفريق الوطني المقصود ، ومكتب رئيس مجلس الوزراء ولجنة متابعة تنفيذ البرنامج الحكومي ، وباقي اللجان الوطنية المسؤولة عن الملفات والمهام المعتمدة في الإستراتيجية ، لضمان توحيد وتنسيق الجهود والتكامل في العمل .

ك. حث جميع الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة لإعداد استراتيجيات وسياسات ، وخطط تنفيذية ، أو ، وتكييف الموجود منها ، وفق رؤية ووسائل تستند الى استراتيجية الأمن الوطني وتنسجم مع أهدافها.

ل. توفير الدعم المالي المناسب لتغطية المتطلبات اللوجستية والأنشطة التدريبية والتثقيفية لتنفيذ هذه الخطة ضمن (موازنة البرامج الخاصة للجنة الدائمة للاستراتيجية الأمن الوطني في مستشارية الامن القومي ـ المركز الوطني للتخطيط المشترك).

م. تفعيل الجهد الوطني للحكومات المحلية (المحافظين ومجالس المحافظات) كافة ، للتفاعل مع الإستراتيجية وتفعيلها لتحقيق أهدافها ، لتعزيز أمن وإستقرار وإزدهار محافظاتهم ضمن مستوى الإستجابة ونجاح الحكومات المحلية في خدمة المواطن والوطن .

ن. العمل على توفير التخصيصات المالية المناسبة لمتطلبات تنفيذ وسائل تحقيق الاهداف من خلال :

أولا. الموازنات الخاصة بكل وزارة أو جهة غير مرتبطة بوزارة.

ثانيا. التخصيص المالي للطوارئ.

ثالثا. إدراج بعض الوسائل ضمن مشاريع وزارة التخطيط حسب القطاعات.

رابعا. موازنات البرامج الخاصة.

خامسا. الاستفادة من الدعم المالي المقدم من الجهد الدولي الساند وفق القوانين النافذة .

س. الاستفادة من الخبرات التخصصية للذوات مستشاري رئيس مجلس الوزراء ، ضمن برامج وانشطة التدريب والتثقيف.

٣. الإجراءات التنفيذية :

أ. تحديد مسؤوليات متابعة وتنفيذ الأهداف الاستراتيجية الخمسة ، من قبل الجهات المعنية التالية ، وبتنسيق ومتابعة من اللجنة الدائمة لإستراتيجية الامن الوطني في مستشارية الأمن القومي ، ومجموعة منسقي تشكيلات الفريق الوطني للمهمة ، وكما يأتي :

اولا. متابعة وتفعيل إجراءات مراجعة وتقييم القوانين ذات العلاقة بالأهداف المراد تحقيقها ، وتحديد مناطق الفراغ والخلل ، والتنازع في الاختصاصات وعدم الموائمة مع الواقع ، وتحديثها ، بجهد جاد وعاجل وموضوعي من قبل مجلس الدولة ، تشترك فيه الجهات القطاعية كافة لكل موضوع أو هدف رئيسي أو فرعي حسب اختصاصها .

ثانيا. متابعة تنفيذ وسائل تحقيق الهدف الإستراتيجي (الأول) : ((تطوير منظومة الأمن والدفاع لتحقيق الأمن الداخلي والخارجي)) مسؤولية: اللجنة الوطنية لإصلاح القطاع الأمني .

ثالثا. متابعة تنفيذ وسائل تحقيق الهدف الإستراتيجي (الثاني) : ((بناء إقتصاد قوي متنوع تنموي مُستدام)) مسؤولية : المجلس الوزاري للاقتصاد .

رابعا. متابعة تنفيذ وسائل تحقيق الهدف الإستراتيجي (الثالث) : ((بناء شراكات اقليمية دولية متوازنة وفاعلة)) مسؤولية: وزارة الخارجية بالتنسيق مع جهاز المخابرات الوطني العراقي .

خامسا. متابعة تنفيذ وسائل تحقيق الهدف الإستراتيجي (الرابع) : ((تعزيز الأمن المجتمعي وحماية التنوع والتعايش السلمي)) مسؤولية : وزارة الداخلية ، واسناد من وزارتي التخطيط والعمل والشؤون الاجتماعية .

سادسا. متابعة تنفيذ وسائل تحقيق الهدف الإستراتيجي (الخامس) : ((إعتماد نظام خدمات كفوء يتناسب مع حاجات الشعب)) مسؤولية : فريق متابعة البرنامج الحكومي في الأمانة العامة لمجلس الوزراء .

ب. برامج واليات التواصل الاستراتيجي للتثقيف والتدريب:

اولا. اعتماد خطة تواصل استراتيجي مع الجهات والقطاعات الآتية :

(١) الجهات الرئاسية وقيادات وتشكيلات مؤسسات الدولة .

(٢) القيادات السياسية والدينية ، والاجتماعية والثقافية .

(٣) الدول المؤثرة على الامن القومي العراقي وخصوصا دول الجوار الجغرافي .

(٤) مراكز الدراسات والابحاث الوطنية والاجنبية.

(٥) البعثات والمنظمات والوكالات الاجنبية العاملة في العراق .

(٦) المؤسسات الاكاديمية والاعلامية .

(٧) النقابات والاتحادات والجمعيات العلمية والمنظمات غير الحكومية .

(٨) القطاع الخاص .

ثانيا. ترجمة وطباعة نسخ ورقية للإستراتيجية و باللغات و الاعداد الآتية :

(١) باللغة العربية : عدد (١٠٠٠٠) نسخة.

(٢) باللغة الإنكليزية : عدد (٢٠٠٠) نسخة.

(٣) باللغة الكردية : عدد (١٠٠٠) نسخة.

ثالثا. المطبوعات والمنشورات والأنشطة التثقيفية و التعبوية التخصصية:

(١) كراسات شهرية للتعريف بالاستراتيجية والمفاهيم الأساسية فيها.

(٢) تأسيس مجلة تخصصية (المجلة التخصصية للشؤون الاستراتيجية) وفق خطة عمل ومتطلبات التأسيس وتشكيل الهيكلية المناسبة لهذا الموضوع.

(٣) الأنشطة الإعلامية التعبوية التي يتم تنسيق تنفيذها مع شبكة الإعلام العراقي والدوائر الاعلامية في المؤسسات الرسمية .

(٤) منشورات (بوسترات) سهلة الفهم حول أهمية الأمن الوطني ، ودور المواطن والفئات المجتمعية بتعزيزه للإسهام في أمن وإستقرار وإزدهار العراق ، تُوزع في الأماكن العامة والمرافق الحكومية.

(٥) اعتماد برامج علمية اكاديمية مع الجامعات العراقية لاعتماد الاستراتيجية ومحاورها واهدافها ضمن الخطط العلمية ، والدراسات العليا ، وانشطة ومسؤوليات مراكز الابحاث فيها ، بالتنسيق مع المركز الوطني للتخطيط المشترك في مستشارية الامن القومي .

(٦) اعتماد نافذة تواصل خاصة بعمل وانشطة اللجنة الدائمة على منصات شبكة المعلومات الدولية ووسائل التواصل لضمان مشاركة فئات الشعب والمهتمين بتنفيذ الاستراتيجية وتحقيق اهدافها .

رابعا. إيصال الإستراتيجية الى الجهات التالية :

(١) رئاسة الجمهورية (فخامة الرئيس المحترم)، والكوادر القيادية من المستشارين والمدراء العامين ، والتشكيلات الإدارية والفنية .

(٢) مجلس النواب (رئاسة المجلس ، رؤساء اللجان ومستشاريها ، قادة الكتل ، الأعضاء) ، المديريات العامة والأقسام والشعب) ، واللجان الإدارية والفنية كافة .

(٣) القيادات العراقية (السياسية والدينية والإجتماعية) .

(٤) الوزارات والهيئات غير المرتبطة بوزارة، شخص الوزير ، والوكلاء، المدراء العامين، المستشارين ، والأقسام الشعب واللجان كافة .

(٥) مجالس المحافظات والسادة المحافظين ، وكافة التشكيلات الأمنية الإدارية والفنية في المحافظات) .

(٦) حكومة وبرلمان إقليم كوردستان وكافة التشكيلات الأمنية والإدارية والفنية في الإقليم.

(٧) الجامعات والمعاهد العراقية الحكومية والأهلية .

(٨) البعثات الدبلوماسية و الملحقيات العراقية في الخارج ، والبعثات الأجنبية والمنظمات الدولية والوكالات الأجنبية التي تعمل داخل العراق.

(٩) مراكز الدراسات والأبحاث المحلية والعربية والدولية .

(١٠) المنظمات ومراكز اتخاذ القرار الدولية كـ(الأمم المتحدة بكافة فروعها وتشكيلاتها) ، و(جامعة الدول العربية والمنظمات المرتبطة بها) وغيرها .

خامسا. اطلاق حملات إعلامية وطنية : تحت عنوان (العراق أولا) ، تشمل الوسائل التالية :

(١) استخدام التلفزيون، الراديو، وسائل التواصل الاجتماعي، وتصميم مقاطع فيديو قصيرة (الفلوكات) وملهمة تشرح كيفية المشاركة الفعالة في حماية الأمن الوطني، تبث عبر قنوات الشاشة ، والموجات الصوتية و كذلك قنوات اليوتيوب ووسائل التواصل الاجتماعي ، واللقاءات التلفزيونية (البودكاست) .

(٢) إشراك شخصيات عامة ومؤثرة لدعم الحملة.

(٣) توظيف التكنولوجيا الحديثة لتقديم معلومات حول الأمن الوطني والتي تتيح للمستخدمين التفاعل مع محتوى الإستراتيجية .

(٤) إنتاج محتوى تفاعلي (استطلاعات رأي، مسابقات توعوية).

(٥) معارض وفعاليات في الأماكن العامة تُبرز جهود الحكومة في تعزيز الأمن الوطني.

(٦) حملات ميدانية توزع مواد توعوية مثل الكتيبات والمطويات.

سادسا. تطوير منصة إلكترونية وطنية موحدة للتثقيف والتدريب التفاعلي تمكن المواطنين من متابعة تنفيذ الاستراتيجية والمشاركة في تقييم الأداء الوطني.

سابعا. تنفيذ لقاءات وزيارات رسمية ، للتعريف بمفاهيم ومضامين الإستراتيجية وآليات تنفيذها وتحقيق أهدافها ، إلى القيادات والجهات الآتية :

(١) القيادات والشخصيات العامة (الدينية ، السياسية ، الإجتماعية ، العلمية ، الثقافية ، الفنية ، الرياضية)

(٢) الوزارات والهيئات المسؤولة عن التنفيذ.

(٣) الحكومات المحلية للمحافظات.

(٤) وسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية.

(٥) البعثات الدبلوماسية والمنظمات الدولية والوكالات الأجنبية العاملة في العراق.

ج. الأنشطة الضرورية على المستوى الوطني (داخل العراق) :

أولا. المؤتمرات وورش العمل والدورات التثقيفية والتدريبية :

(١) المؤتمرات والندوات وورش العمل الخاصة بالمحافظات ـ (١٨) مؤتمراً .

(٢) ورش العمل التثقيفية والتدريبية لتشكيلات الفريق الوطني على مضامين الاهداف الاستراتيجية (١٥) ورشة .

(٣) عقد مؤتمر وطني سنوي برعاية السيد رئيس مجلس الوزراء وحضور الوزراء ورؤساء الجهات غير المرتبطة بوزارة .

(٤) ورش العمل التثقيفية للوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة حسب المحاور والقطاعات المستهدفة في الإستراتيجية (١٠) ورش عمل.

(٥) ورش العمل التعبوية للمنظمات غير الحكومية (٣) ورش عمل.

(٦) الندوات التثقيفية في الجامعات والمعاهد (١٨) ندوة.

(٧) دورات تأهيل وتدريب المدربين (TOT) لتنفيذ الدورات المطلوبة حسب خطة العمل (نصف سنوي).

ثانيا. الاجتماعات واللقاءات :

(١) الاجتماعات الدورية للجنة الدائمة (شهريا) .

(٢) الاجتماعات الخاصة بالفريق الوطني (جميع الفرق الساندة) فصليا .

(٣) اللقاءات والاجتماعات مع اللجان البرلمانية في مجلس النواب.

(٤) الاجتماعات واللقاءات والزيارات مع القيادات (الدينية ، الإجتماعية ، الثقافية ، الفنية ، العلمية ، الرياضية).

د. العمل على تخصيص أسبوع وطني سنوي للأمن الوطني يتضمن فعاليات جماهيرية وأكاديمية لتعزيز ثقافة الأمن الوطني.

ه. العمل على استحداث أكاديمية وطنية للدراسات الاستراتيجية لتأهيل الكوادر القيادية بمستويات مهنية عالية في مجالات الأمن القومي والتخطيط الاستراتيجي.

٤. توفير متطلبات تنفيذ البرامج التالية ، والمباشرة بتنفيذها :

أ. البرنامج الوطني لتدريب (الفريق الوطني المسؤول عن متابعة وتفعيل تنفيذ الإستراتيجية ، على مهارات واليات المتابعة والتفعيل والتقييم واعداد التقارير الخاصة بتنفيذ الاستراتيجية .

ب. البرنامج الوطني لتدريب الفرق الساندة من الحكومات المحلية في الإقليم و المحافظات غير المنتظمة بإقليم ، على مهارات التفكير الاستراتيجي ، وآليات إعداد الخطط الأستراتيجية وتنفيذها.

ج. برنامج الرصد والتقييم الإلكتروني ، لبناء قاعدة بيانات متابعة وتحليل البيانات وتقويم الأداء ومستوى الاستجابة لتنفيذ أهداف الاستراتيجية.

د. برنامج تطوير الوعي الاستراتيجي في الجامعات والمعاهد العراقية.

ه. البرنامج الوطني لرفع الوعي الأمني للمواطن العراقي.

و. البرنامج الوطني لتفعيل شراكة النقابات والاتحادات القطاعية والجمعيات العلمية والمنظمات غير الحكومية في تعزيز الأمن القومي في العراق.

٥. العمل على توفير التخصيصات المالية المناسبة لتنفيذ المتطلبات الآتية :

أ. طباعة الاستراتيجية على شكل كراس ، مع ترجمتها الى اللغة الانكليزية لغرض اعمامها ونشرها .

ب. التدريب وبناء القدرات.

ج. الزيارات الدراسية.

د. المطبوعات والمنشورات والأنشطة التثقيفية والتعبوية التخصصية.

ه. توفير تخصيص مناسب للبرامج الخاصة بالاستراتيجية المذكورة في الفقرة (٤) انفاً .

و. إنتاج المحتوى الإعلامي الهادف وحملات التسويق الرقمي.

ز. تنظيم الفعاليات والأنشطة الميدانية لتفعيل دور المواطن في اطار الأهداف الاستراتيجية.

٦. المتابعة والتقييم وإعداد التقارير :

أ. تنظيم جهود واجراءات واليات (المتابعة) من خلال :

اولا. اعتماد فريق عمل من سكرتارية المهمة ، يتم تدريبهُ وتطوير مهارتهُ في هذا المجال .

ثانيا. اعتماد نظام الكتروني يحقق (التواصل الامن ، السريع ، التفاعلي) وتكوين قواعد بيانات ومواقف متابعة رقمية.

ثالثا. التواصل المستدام والتدريب المستمر للفرق والتشكيلات الفرعية والساندة لتطوير المهارات اللازمة لهذه المهمة .

رابعا. تفعيل دور فرق العمل المشكلة في الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات لضمان استدامة وجودة المتابعة واعداد تقارير الانجاز .

ب. اليات ومعايير اعداد التقارير والتقييم :

اولا. اعتماد التفاصيل التي يتم ادراجها في استمارة المتابعة لمواقف الانجازات والاجراءات (المرافقة ربطا) ضمن مسؤوليات ومهام كافة تشكيلات الفريق الوطني وفرق العمل الساندة لهم.

ثانيا. اعتماد النظام الالكتروني للمتابعة ، لتحليل البيانات وانتاج الخلاصات والتقييمات الرقمية لبيان انجاز الوسائل المستهدفة وفق إجراءات الجهات المسؤولة عنها .

ثالثا. تكليف فرق العمل المشكلة لوضع الخطط التنفيذية وتحديثها لتنفيذ كل وسيلة .

رابعا. اعتماد المؤشرات المناسبة لبيان تحقيق الاثر من انجاز او تنفيذ الوسيلة كمعيار لتحقيق اهدافها .

خامسا. اعتماد السياق الرسمي لاعداد التقارير الورقية لانجاز تنفيذ الوسائل من قبل الجهات المسؤولة (الرسمية) لكل وسيلة ، ويتم اعتماد التقرير المرسل الى اللجنة الدائمة بشكل رسمي ، للتوثيق والارشفة الورقية والالكترونية .

سادسا. يكون فريق ادارة المنظومة الالكترونية للمتابعة والتقييم مسؤولا عن اعداد تقارير المتابعة والتقييم (الفصلية – النصف سنوية) وعرضها على اللجنة الدائمة ومنسقي تشكيلات الفريق الوطني.

سابعا. يتم عرض تقارير (المتابعة ، والتقييم) على انظار السيد رئيس مجلس الوزراء في مجلس الامن الوطني ، وعرض الخلاصة والملاحظات والمقترحات في مجلس الوزراء لغرض اطلاع تشكيلات الحكومة وتاكيد التفاعل والالتزام بتنفيذ وسائل تحقيق اهداف الاستراتيجية .

ج. تعتبر اجراءات المتابعة واعداد تقارير الانجاز من معايير ومؤشرات الاستجابة الوطنية المهنية الجادة من قبل رؤساء الجهات والمؤسسات والقطاعات المسؤولة عن تنفيذ الاستراتيجية ، ويتم اعتماد فقرة (موقف تنفيذ مضامين الاستراتيجية) في جداول اعمال اجتماعات هيئات الرأي والاجتماعات الفنية التي يرأسها الوزراء ورؤساء الجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظين ورؤساء النقابات والاتحادات والجميعات ، لغرض ضمان المتابعة وتفعيل الإجراءات واستدامة النجاح لتحقيق اهداف الاستراتيجية .

د. علي عبد العزيز الياسري
المدير العام المركز الوطني للتخطيط المشترك
رئيس اللجنة الدائمة لاستراتيجية الامن الوطني
٢٢/ ٥ / ٢٠٢٥